الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص:محاسبة وجباية معمقة

انعكاس الحوكمة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA"- جانت

من إعداد الطالبين: مصطفى بوكراوة- علي عمران حسناوي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة بتاريخ 2023/06/01

أمام اللجنة المكونة من

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الله بن الضب	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
مولود مرخوفي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص:محاسبة وجباية معمقة

انعكاس الحوكمة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA"- جانت

من إعداد الطالبين: مصطفى بوكراوة- علي عمران حسناوي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة بتاريخ 2023/06/01

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الله بن الضب	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
مولود مرخوفي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

الحمد الذي وفقني ونور قلبي بالعلم والمعرفة فيارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. وصلى الله على خير الأنام نبينا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام أهدي هذا العمل الى:

إلى والدي الحبيب الذي كان له الفضل الأكبر في بلوغي التعليم العالي أطال الله عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى أصبحت كبيرا أمي الغالية حفظها الله

إلى جميع إخوتي كل باسمه حفظهم الله ورعاهم

الى جميع الأهل والعائلة والأصدقاء

الشكر موصول لجميع من ساندونا في اعداد هذا العمل المتواضع.

على عمران

الإهداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى أله وصحبه أجمعين أهدي هذا العمل المتواضع الى:

من احترق لأجلي كشمعة لينير لي درب العلم والمعرفة ومن رباني على الصبر والأخلاق أمي الغالية

ومن ضحى بالغالي والنفيس وعلمني الجد والكد لبلوغ وتحقيق الأهداف أبي الغالي

الى إخوتي وأصدقائي وفقهم الله وسدد خطاهم

والي من شاركني وتقاسمت معه كل صغيرة وكبيرة في هدا العمل المتواضع زوجتي العزيزة س ف

مصطفى

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى أله وصحبه أجمعين، نوجه أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف د صلوح محمد العيد الذي خصص لنا الكثير من علمه ووقته وجهده، فكان عونًا لنا وناصحا أمينا ساهم بحسن توجيهاته و دقة تصويباته في انجاز هذا العمل. كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة ومناقشتها كما نشكر جميع الأساتذة الكرام الذين ساعدونا وشاركونا هذا الإنجاز العلمي و بتوجيهاتهم ووقتهم برغم من انشغالاتهم فهم مشكورين، فالحمد لله الذي لا يتم عمل الا بأمره. كما نتوجه بالشكر الجزيل لجميع موظفي الشركة الجزائرية للتأمينات 'SAA' بجانت وايليزي وكل من ساهم في اعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	IX
مقدمة	ا – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الشركات	3
المطلب الأول:تعريف وأهداف حوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: مبادئ ومحددات حوكمة الشركات	5
المطلب الثالث: خصائص وركائز ومعايير قياس حوكمة الشركات	11
المبحث الثاني:: نظريات حول التقارير المالية مفاهيم وأنواع والعوامل المؤثرة بها	15
المطلب الأول : مفاهيم وأهداف التقارير المالية	15
المطلب الثاني : الخصائص النوعية لتقارير المالية والعوامل المؤثرة بها ومستخدمي القوائم المالية	17
المطلب الثالث: معايير و قياس جودة التقارير المالية	27
المبحث الثالث :الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	32
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	35
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف	36

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للتأمينات	38
تمهيد	38
المبحث الأول: تعريف بمؤسسة التأمين الوطنية	39
المطلب الأول: تقديم بمؤسسة التأمين الوطنية (تعريفها وهيكلها التنظيمي)	39
المطلب الثاني: تطور رأس مال المؤسسة الوطنية ومنتجاتها	43
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع تطبيق الحوكمة في مؤسسة التأمين الوطنية	45
المطلب الأول: المقابلة	47
المطلب الثاني: الملاحظات	47
خلاصة الفصل	48
قائمة المصادر والمراجع	52
قائمة الملاحق	
الفهرس	
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نماذج قياس جودة القوائم المالية	31

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية	20
1-2	يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات	41
2-2	يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة جانت	42

فهرس الاختصارات

الدلالة باللغة العربية	الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية
الشركة الجزائرية للتأمينات	SAA	SOCIETE ALGEIRE D'ASSURANCE
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD	ORGANISATION FOR ECONMIC COOPERATION AND DEVELOPMENT
مؤسسة التمويل الدولية	IFC	INTERNATIONAL FINANCE CORPRATION

مقدمة

تمهيد :

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي حصلت أحداث كبرى على المستوى الدولي وأزمات كثيرة على اقتصاديات الدول، حيث أدت هذه الأزمات الاقتصادية إلى حدوث انهيارات مالية عصفت ببعض الدول في جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية في عام 1997، وبعض الشركات الأمريكية العملاقة كما أن حدوث أزمة عالمية في عام 2008 زاد من سوء الأمر وأدى الى ركود اقتصادي وأثرت بشكل كبير على عمليات الاستثمار وعلى المستثمرين أنفسهم.

ومن أهم أسباب الانهيارات التي حصلت هي نقائص وأخطاء إدارية ناتجة عن انتشار الفساد الاداري ونقص التخطيط وعدم الافصاح السليم وانعدام الشفافية في المعلومات والتقارير المالية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير السليمة كما أن الغش وعدم إظهار المعلومات المالية الصحيحة وذلك بالتواطؤ مع مكاتب المحاسبة وبعض المراجعين نتج عن ذلك ضبابية وضعية المؤسسة وقدراتها المالية وقد انعكس عن ذلك أثار سلبية عديدة كفقدان الثقة في المعلومات والتقارير المالية بالتالي فقدت هذه التقارير أهم شيء متعلق بها ألا وهو جودتها[1].

الأمر الذي أدى الى ظهور مفهوم جديد هو حوكمة الشركات حيث كان هدف المؤسسات الاستفادة من أليات الحوكمة وأدواتها وكذلك التقيد بمبادئها من أجل زيادة الشفافية وتحسين ثقة المستثمرين والمساهمين بالشركات وتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف داخل الشركة كأصحاب المصالح ومجالس الادارة والمساهمين.

مع مرور الوقت أصبحت حوكمة الشركات من أهم الركائز الرئيسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى حيث انتشر المفهوم لتتبناه المنظمات والهيئات وتضغط من أجل تطبيقه بشكل واسع مثل: لجنة كادبوري سنة 1992 ببريطانيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي وضعت مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، كما تم انشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، وأيضا في تركيا تم انشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002

عند تطبيق حوكمة الشركات بشكل صحيح فأنها سترفع من ثقة المستثمرين وجعلهم أكثر ارتياحا فقد كان السبب الرئيسي في وضع مبادئ الحوكمة هو تعزيز ثقة المساهمين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة للشركة وذلك بناء على ما تتمتع به هذه التقارير من مصداقية. وبالتالي كلما كانت التقارير المالية أكثر جودة كلما ساهمت في زيادة القدرة التنبؤية لوضع الشركة الحالي، كما تعد جودة التقارير المالية من الشروط الأساسية لدخول الشركات إلى الأسواق المالية العالمية.[2]

---

[1] خليل، محمد احمد إبراهيم (2005) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية. العدد 723-782.ص ، 1

[2] CHALAKI P., DIDAR H., RIAHINEZHAD M (2012). Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran, International Journal of Business and Social Science. Vol.3, 15.

ونتيجة الدور المهم لمجلس الإدارة بإعداد التقارير المالية وبمسؤوليته عن مصداقيتها وعن عرضها بعدالة للمركز المالي للشركة، قامت مبادئ حوكمة الشركات بإرساء مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في مجلس إدارة الشركات المساهمة، باعتباره المسؤول الأول عن تطبيق هذه مبادئ الحوكمة في الشركة. لذلك فإن هذه الدراسة تركز على مجلس الإدارة لمعرفة ما إذا كان التزامه بمبادئ الحوكمة يزيد من جودة التقارير المالية، حيث تم اختيار خصائص مجلس الإدارة المعروضة في التقارير المالية المنشورة للشركات، لمعرفة ما إذا كان لها أثر على جودة التقارير المالية.

أما محليا فقد سعت الجزائر الى توفير مبادئ وأليات الحوكمة في السوق المحلي من خلال أول مبادرة لها بإصدار ميثاق الحكم الراشد لتكون أول خطوة لدعم السوق المالي، عن طريق تقديم قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية من قبل الشركات الجزائرية، تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب وتلبي احتياجاتهم من المعلومات وتحسين قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA بجانت؟

أما فيما يتعلق بالتساؤلات الفرعية فنجد مايلي:

1. ما لمقصود بالحوكمة وماهي خصائصها، محدداتها والمبادئ التي ترتكز عليها؟
2. ما هي أهداف وركائز الحوكمة و معايير قياسها؟
3. ما هي الخصائص النوعية للتقارير المالية والعوامل المؤثرة بها ومستخدمي القوائم المالية؟

1- فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات السابقة ومن أجل تحقيق المرجو من الدراسات،تم وضع مجموعة فرضيات هي:

- تطبيق حوكمة الشركات يحسن من جودة التقارير المالية

- يساهم التطبيق الجيد لآليات الحوكمة في إعداد تقارير مالية تتميز بجودة عالية ببيئة الأعمال الجزائرية

- على الشركة مراعاة في إعداد التقارير المالية لكل من الخصائص النوعية للمعلومات التي تتبلور في جودة تلك التقارير حرصا علي تقليل الفهم القاصر للمستثمرين و مرافقتهم عند إتخاذ القرارات.

2- مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت الى اختيار الموضوع منها:

-الانتشار الواسع الذي عرفه الموضوع، ليمس كافة القطاعات العامة والخاصة وهيئات أسواق المال؛

-أزمة الثقة في ظل الفساد المالي والإداري الذي يشهده العالم نتيجة الأزمات الاقتصادية؛

-مساعدة الطلبة للاستفادة من الموضوع قدر الإمكان عن طريق فتح مجالات أخرى للبحث؛

-إعجاب شخصي بموضوع البحث؛

3- اهداف البحث:

يهدف البحث من خلال مجرياته لتحقيق جملة من الأهداف

-التعرف على أهمية الحوكمة والقواعد الخاصة بها؛

-إبراز الدور الفعال للحوكمة على جودة التقارير المالية؛

-إبراز دور مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه في التقليل من الفساد الإداري والمالي؛

4- أهمية البحث:

.تأتي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسيع في تطبيق حوكمة الشركات واستعادة الثقة المفقودة من طرف المستثمرين تجاه القوائم والتقارير المالية على مستخدميها

5- الإطار الزماني والمكاني للبحث:

- **الإطار المكاني:** تم اختيار الشركة الجزائرية للتأمينات 'SAA' جانت

- **الإطار الزماني:** بدأت الدراسة في شهر جانفي 2023 وانتهت في منصف شهر ماي 2023

6 -المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف الدراسة ووصولا لبيان انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وكمعالجة للبحث فانه سيتم الاعتماد على العملية التالية:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في شقه المتعلق بالاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، وتحليل وتبيان مبادئ والأليات التي تقوم عليها، ومحاولة شمل أهم الجوانب التي تتطرق إليها، بالاضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة، المتمثل في الحصول على معلومات من إدارة الشركة تحقيقا لأهداف الدراسة ومحاولة الإجابة عن التساؤلات.

7- هيكل الدراسة:

تم التطرق للدراسة من خلال فصلين، حيث تناولنا في ا لفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية من خلال ثلاث مبلحث,حيث خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، أما في المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه لجودة التقارير المالية، والمبحث الثالث تناولنا فيه الدراسات السابقة

في الفصل الثاني تطرقنا للدراسة التطبيقية حيثاحتوى هذا الفصل على مبحثين يحتويان على

أولا في المبحث الأول تم التطرق الى المؤسسة الوطنية للتأمينات، ثانيا تم التطرق الى الدراسة التحليلية لواقع تطبيق الحوكمة في المؤسسة الوطنية للتأمينات في المطلب الأول تم التطرق للمقابلة أما في المطلب الثاني تم التطرق الى الملاحظات.

الفصل الأول:

حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

تمهيد:

في السنوات الماضية حدثت الكثير من الأزمات الاقتصادية والمالية عصفت بالأسواق المالية وكذلك باقتصاديات الدول وكان من أبرز ما أدى اليها هي انتشار الفساد الاداري ونقص مستوى الافصاح والشفافية وانعدام ثقة المستثمرين بالقوائم المالية نتيجة الغش الممارس من طرف بعض المسؤولين لتحقيق مأرب شخصية تخصهم،من هنا ظهر مفهوم حوكمة الشركات الذي يملك أليات وأدوات فعالة تساعد في رفع مستوى الشفافية والافصاح واستعادة ثقة المستثمرين وحماية مصالحهم المشروعة.

تساهم الحوكمة في رفع جودة التقارير والقوائم المالية وتقديمها للمسؤولين في الشركات من أجل الاطلاع عليها وتقديم قرارات موزونة وسليمة تدفع الشركة للأفضل وتحسين استراتيجيتها المستقبلية واستمراريتها، نظرا لانتشار مفهوم الحوكمة وتبني مبادئه وأليات من طرف مستخدمي القوائم والتقارير المالية حيث تنوعت الدراسات الخاصة بمتغيري الدراسة الحوكمة وجودة التقارير المالية،حيث تطرقنا للدراسات السابقة العربية

سنتناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطرقنا فيه للإطار المفاهيمي للحوكمة

المبحث الثاني: تطرقنا فيه لنظريات حول التقارير المالية مفاهيم وأنواع والعوامل المؤثرة بها

المبحث الثالث: تناولنا في هذا المبحث الدراسات السابقة العربية والأجنبية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحوكمة

نتطرق في هذا المبحث الى الحوكمة مفهوما وأهدافا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتطرق الى خصائص ومحددات الحوكمة والمبادئ التي ترتكز عليها

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الحوكمة

1 - مفهوم الحوكمة:

يمتلك مفهوم الحوكمة أهمية كبيرة مما جعله يحظى باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين ونظرا لارتباط هذا المصطلح بأصحاب المصالح والمساهمين والإدارة وجدت عدة تعريفات تخص موضوع الحوكمة بسبب عدم وجود تعريف قاطع للمصطلح فتعرف اقتصاديا بان الحوكمة هي الوسيلة التي تنتهجها المؤسسة للاستمرار طويلا في النجاح وتعزيز وزيادة ثروة المستثمرين والملاك وتمويل المشاريع.

أما قانونيا فيعرف مصطلح حوكمة الشركات بأنه يهتم بالعلاقات القانونية والتعاقدية بين المدراء والمسيرين من جهة وبين أصحاب المصالح والمستثمرين والتي تحدد واجبات وحقوق كل طرف من أطراف الحوكمة كما يوجد طرف أخر يركز من الناحية الاجتماعية على حماية الأقلية والمستثمرين الصغار وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[1].

من المنظور المحاسبي يقصد بالحكومة مجموعة الإجراءات والقواعد والمعايير التي تساهم في حماية أموال المستثمرين وعدم إنفاقها في استثمارات غير أمنة وحصولهم على أرباح وعوائد جيدة كما تركز على توسيع منظور الشفافية والإفصاح.

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004) OECD: حوكمة الشركات بأنها العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية كمجلس الادارة المساهمين والقائمين على ادارة الشركة كما تحدد الحوكمة وسائل تحقيق الأهداف المسطرة والاستراتيجية الخاصة بذلك والرقابة والإشراف[2]

-

[1] بن ثابت علال،بن جاب الله محمد،**الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الاصلاح لتطبيقها في الدول النامية**،المتلقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية،جامعة بومرداس،يومي 4،5 ديسمبر 2006،ص6

[2] Freeland. C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to Coorporate Governance and Reform, Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8/ 2007

تشير مؤسسة التمويل الدولية : الى أن الحوكمة تتلخص في العلاقة بين الادارة ومجلس المساهمين وأصحاب المصالح وغيرهم عن طريق هياكل وطرق ادارة الشركات والتحكم في مصالحها ومراقبتها [1]

وفي السياق ذاته جاء تعريف عبد الوهاب علي وشحاتة السيد ليعرف الحوكمة بأنها: "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كال من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة زفي الأداء عن طريق تفعيل تصرفات الإدارة فيما يتعلق بإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل[2]

نستنتج مما سبق أن مفهوم الحوكمة يركز على أهمية تواجد جميع الأطراف كالمستثمرين والموظفين وغيرهم وابراز الشفافية الافصاح كما يؤكد على الرقابة على الشركة ومسؤوليات القائمين على الشركة

2- أهداف حوكمة الشركات:

يهتم مصطلح الحوكمة بحماية أموال المساهمين وأصحاب المصالح وكذلك وزيادة أرباحهم التحكم بالشركات من أجل استعادة الثقة بها وتحسين فاعلية الشركات لانتعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية كما تهدف إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا وتتجسد أهمية الحوكمة في ما يلي: [3]

- تحسين جودة البيانات والقوائم المالية ووضوحها وسهولة الوصول اليها؛

- نشر المعلومات والبيانات وتحسين الافصاح والشفافية والدقة؛

- محاولة الحد من سوء استغلال السلطة والتحكم المفرد في الشركة؛

- القدرة على توسيع وتطوير طرق التسويق الحديثة للبضائع والخدمات ؛

- زيادة العمالة في الشركة والتحفيز الامثل للعاملين عن طريق زيادة قدرات الادارة على التخطيط؛

[1] International finance corporate (IFC), corporate governance, why corporate governance, 2005, p1.

[2] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، " مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2007/ 2006 ، ص.17

[3] Adrian fares, corporate governance in Egypt from a banking perspective, workshop(2) : CG from a banking perspective (CIPE), Egypt, February 5.2003, p:2

- مواجهة والحد من الأخطار وكذا التحفيز لرفع الأداء؛

- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المنشآت المالية؛

- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية في المنظمة ؛

- المساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛

- المساهمة في تقليل الأخطاء وتحقيق السلامة والصحة للجميع ؛

- الاستعانة بأكبر قدر من المراجعين الخارجين الذين يمتازون بالصدق والشفافية ؛

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس أموال كبرى وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛

- الاستفادة الفعلية من الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية ؛

- إيجاد الهيكل التنظيمي والوسائل الملائمة لتحقيق أهداف الشركة.

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص ومحددات حوكمة الشركات

1- مبادئ حوكمة الشركات:

المقصود بمبادئ الحوكمة مجموعة الأنظمة والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية بحوكمة الشركات كمجالس الادارة والمساهمين أصحاب المصالح والمستثمرين التي تحقق التوازن والحماية المطلوبة من أجل ذلك اهتمت الهيئات المختصة وكذلك الباحثين بوضع نظم ومبادئ وقوانين عالمية تخص مصطلح الحوكمة[1]

[1] للحصول على مختلف المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات الرجاء الاطلاع على الموقع التالي http://www.ecgi.org/codes/all_codes.php

وتم أيضا أنشاء قوانين ودساتير خاصة بالدول ومن أجل صياغتها تم الاستعانة بالنظم والقوانين العالمية سابقة الذكر وكذا تقارير مصاغة من طرف أشهر الباحثين وأكثرهم معرفة وتضم المنظمة أقوى اقتصاديات العالم وأكثرها تطورا لذلك نذكر أهم المبادئ

- ✓ **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

في 27 أفريل 1998 تم التأسيس لقوانين ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن طريق المستوى الوزاري في اجتماع لمجلس المنظمة اضافة لمختلف الأطراف من منظمات دولية وحكومات دول وغيرها وتم الاعتماد عليها بواسطة المعايير الاثني عشر الرئيسية للنظم المالية [1]

وتم عام 2002 اعداد مناقشات في القيادة على المستوى الوزاري وتم الاتفاق على متابعة عمليات المراجعة للنظم والقوانين واتباع مناهج معينة نظرا لاختلاف الدول وتنوع طبيعتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية من أجل تسهيل الحصول على قوانين ومبادئ بسيطة وسهلة وتم تشكيلها لتشمل جميع النماذج المختلفة هياكل شركات جمبع دول المنظمة وتم اصدار 6 مبادئ كبرى وهي:

- ✓ **وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:**

من بين أهم الشروط لتحقيق المبادئ هو قيام الدولة بدعم وتنويع وحماية الأسواق وفقا لمبادئ المنظمة وتحديد جميع المسؤوليات من سلطات تنظيمية والإشرافية وتوجيهية يتضمن الجزء مجموعة نقاط أهمها:

- ينبغي أن تمتلك السلطات والجهات المكلفة بالتنظيم مجموعة موارد وقدرات للقيام بواجباتها بطريقة صحيحة وفعالة اضافة الى تحليها بالشفافية والنزاهة من أجل اتخاذ أفضل القرارات وأكثرها فعالية؛

- يجب القيام بتوزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات وتحديد وظائف كل جهة في إطار تشريعي يوافق القانون ومبادئ المنظمة يخدم المصلحة العامة؛

- ينبغي أن يهدف إطار حوكمة الشركات لتنويع وتشجيع الأسواق والدفع بعجلة التقدم الاقتصادي ودعم الشفافية وكذلك اعطاء أكبر قدر من الامتيازات؛

- ✓ **المعاملة المتساوية للمساهمين:**

[1] أحمد رجب عبد الملك،**دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية-دراسة تحليلية**،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،العدد1 ،المجلد 45،الاسكندرية،جانفي 2008 ،ص 10

من أهم المبادئ في إطار الحوكمة هو خلق معاملة متساوية لجميع المساهمين الكبار منهم وكذلك الصغار وينبغي أيضا تعويضهم عن كل ضرر ينتج عن المساس بحقوقهم حيث أن:

-يجب معاملة كافة حاملي الأسهم معاملة متساوية ويمتلكوا نفس الحقوق وأن يمتلكوا معلومات دقيقة وواضحة عن وضعية الشركة والأرباح المحققة كما يجب حماية أصحاب الاقلية والاجانب من سوء الاستغلال والظلم كالإجراءات الموجهة لفائدة أصحاب النسب العالية من المساهمين؛

-يجب على مجلس الادارة ملاك الشركات اقرار أي أرباح وزيادات متوقعة أو أي أمور تخص الشركة؛

-ينبغي الحفاظ على السر المهني وحماية الوثائق الخاصة بالشركة ومنع العاملين بالشركة من تداولها تجنبا للمخاطر التي قد تنجر عن ذلك.

- ✓ **الافصاح والشفافية:**

يقصد به ضمان القيام بالإفصاح عن كافة الموضوعات المتعلقة بالشركة كإدارة الشركة والأرباح والملكية وغيرها حيث يجب أن يحيط

الإفصاح بكافة العناصر مثل:

- أهداف الشركات؛
- سياسة مكافات الشركة من مجلس إدارة ومؤهلاتهم ومساهمين والنظر باعتبارهم مستقلين أو لا؛
- حقوق التصويت في الشركة وان يملك أكبر نسبة أسهم؛
- هياكل الحوكمة والعمليات الواجبة تنفيذها؛
- المواضيع المتعلقة بأصحاب المصالح ومختلف المساهمين؛
- عمليات التشغيل داخل الشركة والأرباح المحققة؛
- القيام بالأعداد المالي والمحاسبي للمعلومات والإفصاح بجميع أنواعه مالي أو غير مالي؛

- الاستعانة بمراجع خارجي كفئ يقوم بعمليات المراجعة بكل استقلالية وكفاءة مهنية بعيدا عن الضغوط حيث يقدم لمجلس الادارة تأكيدات عن المركز المالي والأداء المتعلق بأداء الشركة بكافة جوانبه كما يخضع المراجع الخارجي للمسائلة والتحقيق من طرف المساهمين حيث يتعهد بممارسة مهامه بكل إخلاص؛

- ينبغي الاستعانة بمنهج فعال يقدم التحليلات عن طريق المحللين والسماسرة يستخدمها المساهمين والمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات لا تؤدي إلى تعارض مصالح.

✓ **مسؤوليات مجلس الادارة:**

تحدد مبادئ الحوكمة مسؤوليات مجلس الادارة والوظائف الموكلة إليهم حيث يكونون في موضع المحاسبة أمام المساهمين والشركة حيث مجلس الادارة.

- الأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين وذلك عن طريق انتهاج سبل ذات معايير تهتم بالجانب الأخلاقي.

- ينبغي على أعضاء مجلس الادارة اعتماد مبدأ المساواة بين المساهمين سواء كانوا كبار أو أقلية المساهمين وأيضا المساهمين الأجانب؛

- انتهاج أسلوب يعتمد على الرقابة والنزاهة حيث يضمن الحصول على كافة المعلومات التي تخص المساهمين من أجل تحقيق أفضل مصلحة للشركة ولجميع الأطراف الاخرى؛

- -يقوم مجلس الادارة بمجموعة مهام منها:

- تحديد مكافأت ومرتبات للتنفيذيين في الشركة ومراقبة أدائهم وتغييرهم إذا لم يؤدوا بشكل أفضل؛

- توفير المعلومات المناسبة والواضحة حتى يمكن لمجلس الادارة القيام بمهامهم وأداءها على أكمل وجه ممكن؛

- اتباع المنهج المستقل والموضوعي من طرف مجلس الادارة؛

- تشكيل لجان خاصة من طرف مجلس الادارة واختيار أشخاص يمتازون بالاستقلالية والنزاهة كما يجب توضيح شكل اللجان أليات عملها ووظائفها المختلفة.

✓ **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:**

من أجل نجاح الشركة واستمراريتها في تحقيق الأرباح يجب اعطاء أصحاب المصالح حقوقهم المقررة حسب القانون وذلك لخلق التعاون المطلوب وذلك لأجل خلق مناصب العمل وضمان تحقيق أهداف المؤسسة حيث:

- اجبارية القيام بوضع أليات تساهم في تقوية الأداء ودعم المساهمة الفعلية للعاملين

- اللجوء للقانون عند ضياع حقوقهم وامكانية حصولهم على تعويضات تساوي خسائرهم

- تمكين أصحاب المصالح من الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة وتعزيز التواصل بينهم وبين مجلس الادارة في حالة عدم الحصول على حقوقهم بصفة قانونية.

✓ **حقوق المساهمين ووظائف أصحاب الملكية:**

يجب في هذا المبدأ الالتزام بحقوق المساهمين واحترام مطالبهم المشروعة حيث:

- إمكانية إشراك المساهمين في صلاحيات كبرى تفيد مصالح الشركة كانتقاء أعضاء مجلس الإدارة واختيار الأكفأ لتسيير الشركة وتوجيه المصالح.

- ينبغي إعطاء كافة المساهمين الفرصة في المشاركة في الجعبة العامة للمساهمين وإعلامهم بمواعيد اجتماعاتها ومكانها في الوقت المناسب وكذا إعلامهم بموضوع الاجتماع.

-الحصول على حق التصويت للمساهمين سواء كان حضوريا أو غيابيا والقدرة على عزل وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بصفة نزيهة.

- الحصول على حصصهم من الأرباح العادلة.

- التمكين من الحصول على المعلومات الدقيقة والواضحة عن الشركة وحالتها في الوقت المناسب.

- الحق في التدخل من المساهمين لتغيير النظام الأساسي للشركة وعقد التأسيس.

- القدرة على المسألة فيما يتعلق بالمراجعة الخارجية وذلك بالتحقيق مع المراجع الخارجي لضمان الشفافية والإفصاح الكافي.

2 - مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة الشركات

في 29 مارس2005 تم تأسيس الشبكة الدولية لحوكمة الشركات في الولايات المتحدة هدف الشبكة الأساسي هو اشراك الجميع مستثمرين رؤساء الشركات وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات حيث يشكلون كتلة واحدة تساهم في تحقيق الهدف المرجو حيث جاءت هذه الشبكة بمجموعة مبادئ نذكرها كالتالي:[1]

- مجالس الشركة؛
- الافصاح والشفافية؛.
- الهدف الأسمى للشركة وأرباح المساهمين؛
- أنواع المراجعة الخارجية والداخلية وكذلك التدقيق؛
- نسب المساهمين وحقوق التصويت.

3- محددات حوكمة الشركات:[2]

✓ **المحددات الخارجية:**

تبين المحددات الخارجية بيئة الاستثمار في الدولة المعنية الذي يبن مقياس تنافسية الأسواق وتوفر السلع والخدمات ودرجة الرقابة من الجهات المعنية وكذلك منع الممارسات المخلة بالنظام والتي تؤدي الى تعطيل النمو وتقوية الأسواق كالمضاربة والغش واللجوء أيضا لتنظيم المنافسة والرفع أيضا من إمكانيات سوق المال والبنوك والبورصة والمؤسسات ذات الطابع المالي التي يعتمد عليها في تقديم التمويل اللازم للمشاريع.

1 ICGN statement on global corporate governance principles, revised 8 July 2005 at annual conference in London

[2] - هوام جمعة، لعشوري نو ال، دو ر حو كمة الشركات في تحقيق جو دة المعلومة المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية و اقع، رهانات، و أفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،07-08 ديسمبر2010 ،ص11.

الرقابة على الشركات على غرار الجمعيات التي لها طابع أخلاقي للمنضمين إليها من عاملين وموظفين مثل كالمحاسبين والمراجعين والمحامين وكذا الشركات العاملة في المجال المالي والمؤسسات الخاصة، كشركات المحاماة الخاصة ومؤسسات المراجعة وغيرها.

للمحددات الخارجية أهمية كبرى حيث أن وجودها يضمن تنفيذ البرامج.

✓ **-المحددات الداخلية:**

يقصد بالمحددات الداخلية إلى مجموعة القواعد والقوانين التي اذا ما تم الالتزام والتقيد بها تحققت مصالح المستثمرين على المدى الطويل[1] وكذا عدم خلق تعارض في مصالحهم, كما تحدد هذه القواعد كيفيات اتخاذ القرارات السليمة وتوزيع السلطات والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم ممن يمتلكون سلطة اتخاذ القرار

المطلب الثالث: خصائص وركائز ومعايير قياس حوكمة الشركات

1 - خصائص حوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم الحوكمة بسلوك فئات الشركة المختلفة لذلك هناك مجموعة خصائص لابد أن تتوافر بفعالية كبيرة حتى يتحقق الهدف المنشود من وراء تطبيق هذا المفهوم نذكر أهمها تاليا:[2]

- **الشفافية** : تعني ضمان الصورة الواضحة عن الشركة كما يعكس الراحة والموضوعية والثقة المتبادلة بين أطراف الشركة ومسؤوليها كما تضمن وضوح المعلومة ووصولها في الوقت المناسب.

- **العدالة:** المقصود به خلق مساواة بين كافة المساهمين

- **المساءلة** : تعتبر عنصر أساسي ويقصد محاسبة كل أصحاب القرار و الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم اتجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها [3]

[1] محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارةوالمديرين التنفيذيين الدار الجامعية، الاسكندرية،2008 ص19-20.

[2] مها محمود رمزي ريحاوي، "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية"، مجلة جامعة 13 دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1) المجلد 24، دمشق، 2008، ص97.

[3] حمدي عبد العظيم، "عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 265

- **الوضوح**: يعني عنصر الوضوح أن تتسم القوائم والتقارير المالية بسهولة الفهم والوضوح التام والشفافية في اعدادها وليتم ذلك يتم إنشاء لجنة مختصة في التدقيق من طرف الادارة لتحقيق شفافية ووضوح القوائم المالية

- **الاستقلالية**: يقصد بعنصر الاستقلالية وضع حد لتضارب المصالح حيث يتجسد هذا العنصر بوضع أسس المجالس ومن ثم إنشاء اللجان ومن ثم الاستعانة بمراجع خارجي يمتاز بضمير مهني وموثوقية وكفاءة ولا يتأثر بالضغوط،ويمارس مهامه بكل أريحية.

2- ركائز حوكمة الشركات:

نتيجة الأزمات الاقتصادية والانهيارات المالية التي ضربت العديد من الدول قد أصاب العالم الفزع والخوف من تبعاتها الاقتصادية وخاصة في أسواق المال والبنوك والشركات وكان من أهم أسباب هذه الأزمات هو عدم الشفافية والإفصاح في القوائم المالية والمحاسبية وكذلك انتشار الغش والفساد الذي وصل إلى المسؤولين في الشركات الذين يستغلون مناصبهم لتحقيق مصالحهم مع جهات أخرى

لذلك أصبح أمرا طبيعيا أن يستفحل الفساد بشكل كبير لدرجة أن يؤثر على أداء الشركات نتيجة تواطؤ مكاتب المحاسبة مع إدارة الشركات لإخفاء عمليات المراجعة والتستر على الاختلاسات والتلاعبات في الحسابات[1]

لهذا احتل موضوع حوكمة الشركات على اهتمامات الدول باعتباره واحد من أهم الوسائل الناجعة ضد الفساد والغش حيث ترتكز الحوكمة على المحاور التالية:

- الرقابة والمساءلة:من أهم مهام آليات الحوكمة هو حماية وحفظ مصالح جميع الأطراف كالمساهمين وجميع أصحاب المصالح من خلال عمليات الرقابة وتحسين الأداء حيث أن:[2]

- أطراف رقابية عامة مثل: البنك المركزي، الهيئة العامة لسوق المال.

- أطراف رقابية مباشرة مثل: المساهمين، مجلس الإدارة

- أطراف خارجية مثل: الموردين، العملاء، المقرضين

[1] محمد عباس السراجي، "الحوكمة في مواجهة أزماتنا الاقتصادية"، جريدة اليمن، أفريل 2009، ص 6

[2] إبراهيم السيد المليجي، "دراسة و إختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر"، للإطلاع http://www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications

لجنة المراجعة الداخلية: تهتم بالتقييم الحيادي للعمليات ونظام الرقابة الداخلية ومدى التزام إدارة الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية المتفق عليها في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.

إدارة المخاطر: تعتبر حوكمة الشركات عملية إدارة المخاطر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها، ذلك أنها تمثل تلك العملية الديناميكية التي يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها[1].

أخلاقيات الأعمال : أن من أهم مقومات الحوكمة هو الأخلاقيات المرتبطة بالقيم والسلوكيات الجيدة حيث أن وضع أسس ومعايير متينة لحوكمة الشركات واحد من أفضل الحلول للقضاء على الممارسات ألا أخلاقية وتحسين أداء الشركة والمحافظة على رأس مال الشركة وتأمينه باختصار فإن تحالف كل من الحوكمة الرشيدة للشركات والقيم والمبادئ الأخلاقية، يساعد الشركات على اجتياز حقول ألغام الفساد بها[2].

و تنص اتفاقية بازل، فيما يتعلق بأخلاقيات الأعمال، ضمن النسختين المعدلتين سنتي2005 و 2006 ،على ثلاث أمور هي:[3]

- ضرورة وجود توافق بين سياسات الأجور والقيم الأخلاقية للمؤسسة المصرفية وكذلك مع إستراتيجية هذه المؤسسة .

- تحذر الإتفاقية المسيرين من القيام بعمليات المضاربة في الأسواق المالية بغية الحصول على عوائد مالية في المدى القصير، دون مراعاة عنصر المخاطرة الذي يشوب مثل هذه العمليات.

- تفرض الإتفاقية على مجالس إدارة البنوك الموافقة على أجور المسيرين إلا إذا كانت متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية للبنك وعليه تطالب الإتفاقية بعدم خروج سياسة الأجور عن السياسة العامة للمؤسسة حتى يمكن تفادي المبالغة في إتخاذ المخاطر.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 588.

[2] جون د،سوليفان، تقديم، جورج كيل، "البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد قيم ومبادئ الأعمال، وآداب المهنة، وحوكمة الشركات"، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، ص18.

[3] عبد الرحمن العايب، "إشكالية حوكمة الشركات وإحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نوفمبر 2009، ص 17.

3- معايير قياس حوكمة الشركات:

بقصد بها المعايير التي تؤثر على السلوكيات والقيم التي تؤثر في الحوكمة وهذه المعايير هي التي تبين كيفية قياس الحوكمة وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

درجة الإفصاح عن المرتبات والمكافآت : من أهم المعايير التي تقاس عليها الحوكمة هو درجة وكيفية الافصاح عن المرتبات والمكافآت حيث لابد من أن تتناسب مع الخدمات المقدمة من طرف كبار المديرين والمسيرين وتختلف حسب درجة ما حققه كل واحد منهم حيث يتم قياس الأداء والتطوير الذي تم على أيديهم، ومن ثم قياس دور مجلس الادارة أما بالإبقاء عليهم ومكافأتهم أو تغييرهم بعناصر أكثر كفاءة

وجود لجان متخصصة : يقصد بهذا المعيار إنشاء لجان من طرف مجلس الإدارة كل في مجال تخصصه حيث تبتكر هذه اللجان طرق ومناهج جديدة تعود بالفائدة على الشركة وتقوم هذه اللجان بالوظائف التي تحتاج للدراسات المعمقة ينتج عن ذلك زيادة الكفاءة والفعالية داخل الشركة تقوم هذه اللجان بإعداد التقارير الشاملة والوافية وتقدم هذه التقارير لمجلس الإدارة وبالاعتماد عليها يتم اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم مصالح الشركة وأيضا فهم حقيقة أوضاع الشركة لذلك تقوم هذه الجان بدور المراجعة الداخلية وحماية الشركة من مختلف الأخطار المحتملة والتي قد تهدد الشركة واستمراريتها[2]

الفصل بين المهام والوظائف:يقصد به توزيع وتقسيم المسؤوليات بين مختلف المسيرين والمديرين مما يساهم في وضع خارطة طريق ورسم إستراتيجية واضحة للعمل تتوافق مع رؤية الشركة ومصالح المساهمين في الشركة

وجود بيان بالتشريعات والقوانين : يقصد به القيام بأعداد قوانين وتشريعات تساهم في رفع جودة الحماية لمختلف أصحاب المصالح وملاك الأسهم في بيئة ذات طابع قانوني وإطار قضائي مستقل وأنظمة ضريبية ممتازة تكون عادلة على حسب المستثمرين وقدراتهم حيث تعتبر هذه القوانين والتشريعات أفضل نظام منتهج من طرف الشركة حيث يسمح بفعالية أكبر للقرارات ولزيادة هذه الفعالية يجب أن تكون هذه التشريعات:

- ذات سهولة وبساطة في الفهم وغير قابلة للتأويل؛
- إمكانية الولوج إلى هذه التشريعات والحصول عليها بكل يسر؛

[1] محمد جلاب، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2014، ص46.

[2] محمد مصطفي سليمان، حوكمه الشركات مرجع سبق ذكره ص86.

- مشاركة غير المديرين في صنع القرار: يقصد بها إشراك غير المديرين في صنع القرار والتعاون الجماعي مع العمال حيث أصبح في الوقت الحالي من أهم مقومات الشركات وطرق نجاحها الحديثة من أجل تكثيف سبل الرقابة وتقويتها وزيادة الشفافية بما يخدم خطط الشركة المسطرة.

المبحث الثاني: نظريات حول التقارير المالية مفاهيم وأنواع والعوامل المؤثرة بها.

نتطرق في هذا المبحث الى التقارير المالية مفهوما وأهدافا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتطرق الى الخصائص النوعية للتقارير المالية والعوامل المؤثرة بها ومستخدمي القوائم المالية

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التقارير المالية.

فيما يلي بعض التعارف المقترحة من قبل بعض الباحثين لجودة التقارير المالية:

يمكن القول عن جودة التقارير المالية على أنها المعلومات ذات المصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضواء مجموعة من المبادئ القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها والوصول لتقارير مالية جيدة وهدا من خلال آليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيت عرض ومضمون تلك التقارير وتتميز بالوضوح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين من بناء قرارات.[1]

تكون جودة التقارير المالية من خلال التقارير المالية وعمليات التحقيق التي يتم القيام بها من خلال المراحل المتتابعة في عملية التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية بشان إعداد ومراجعة التقارير المالية بما يتفق مع المعايير والمتطلبات التنظيمية.[2]

جودة التقارير المالية هي الدقة التي يتم بها إعداد تقارير مالية تحمل المعلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقات النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراتهم.

جودة التقارير المالية عبارة عن الإفصاح الجيد والشفاف للمعلومات التي تعكس واقع المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة بما يتفق مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية.[3]

---

[1] خليل محمد احمد إبراهيم 2005 دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق المالية –دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الدارسات والبحوث التجارية العدد 1 ص 723 782

[2] الديسطى محمد عبد القادر 2005 إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جود التقارير المالي: دراسة تطبيقية المجلة المصرية للدراسات التجارية 29 ص 57

[3] إبراهيم نهلة محمد السيد 2008 تأثير التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة عين شمس

التقارير المالية عبارة عن خلاصة مجموعة من المعاير التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية[1].

من خلال هده التعريفات نقترح تعريفا لجودة التقارير المالية كما يلي:

عبارة عن التزام حقيقي من ظرف الأطراف المعنية بإعداد التقارير المالية وعرض القوائم المالية بداء بالمحاسب وانتهاء بمراجع الحسابات الخارجي ويلتزم هدا الأخير بقواعد السلوك المهني ومعايير المحاسبة والمراجعة والكفاية والملائمة والإفصاح في التقارير المالية وكون التقارير المالية واضحة وبسيطة ومفهومة للمستخدمين.

1. **أهداف التقارير المالية:**

حدد البيان رقم (1) لعام 1978 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الهدف العام والأهداف الإجرائية للتقرير المالي، ولقد ذكر البيان الهدف الأول والأكثر عمومية كما يلي:

أولا: الهدف العام:

هو إنتاج معلومات مفيدة لأتخاد القرار، أي تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك للدائنين والمستخدمين الآخرين لأتخاد قرارات الاستثمار بشكل عقلاني.

ثانيا: أهداف إجرائية:

- إنتاج معلومات مفيدة في التنبؤ بالتدفق النقدي ويوضح هدا الهدف انه ينبغي ان يساعد التقرير المالي في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية مع تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة لتلك التدفقات
- إنتاج معلومات مفيدة في قرارات الاستثمار والائتمان ويوضح هدا الهدف ان التقارير المالية ينبغي ان
- تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار (السوق المالي) والائتمان (والبنوك والدائنون) ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل مناسب
- إنتاج معلومات مفيدة تتعلق بالموارد والمطلوبات وتغيراتها، ويوضح هذا الهدف أن المعلومات المحاسبية تتعلق بالموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية وبالمطالبات على هذه الموارد مع الإفصاح عن التغييرات في كل منهما، أي التركيز على التدفقات FLOWS وليس على الأرصدة STOCK

[1] كساب ياسر السيد الرزين عبد الرحمن 2009 دور أليات الحوكمة في تعزيز جود التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية –دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والإدارة والتامين العدد 73 ص 225

- إنتاج معلومات مفيدة تتعلق بأداء المنشأة ومكاسبها، وتركز التقارير المالية على توفير معلومات عني أداء المنشأة والتي يتم تقديمها من خلال قياس الربحية ومكوناتها، والتدفقات النقدية مبوبة حسب النشاط، مما تساعد الأطراف المعتمدة في تقييم أداء الإدارة التنبؤ بالمكاسب المستقبلية ; تقدير مخاطر الاستثمار أو الإقراض المتعلقة بالمنشأة.

وتهدف التقارير المالية إلى تقديم عرض منظم ومهيكل للمركز المالي والأداء المالي للوحدة، وهدفها الأساسي توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة، والتي تكون مفيدة لتوسيع المدى أمام المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

إن التقارير المالية تظهر نتائج ريادة الإدارة للموارد الموكلة إليها، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على التقارير المالية أن توفر للمؤسسة ما يلي: (الأصول،الالتزامات،الملكية، الإيرادات والمصروفات، الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى، التدفقات النقدية) كما أن هذه المعلومات مع المعلومات الأخرى تساعد مستخدمي التقارير المالية في توقع التدفقات النقدية في المستقبل للمنشأة وتحديد توقيتها ودرجة دقتها[1].

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لتقارير المالية والعوامل المؤثرة بها ومستخدمي القوائم المالية:

في هذا المطلب سوف نسلط الضواء على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيت تتميز هده الخصائص بالمعلومة الجيدة والمفيدة عن المعلومات الأقل فائدة بالنسبة لتخاد القرارات الاقتصادية الرشيدة. وهدا ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حتى تصبح مفيدة لا تخاد القرارات الاقتصادية، حيث قسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية، وتتكون من الملائمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية وهي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية المقارنة للتحقيق، والتوقيت المناسب والقابلية للفهم .

1 - الخصائص الرئيسية:

- ✓ **الملاءمة:** يجب أن تكون المعلومات المعروضة ملاءمة بحيث يكون توفقها وصلتها بالقرار وهدا ما يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرقا في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية او تعديل عملية التقييم السابقة.

[1]https://www.starshams.com/2022/09/blog-post_26.html

وتكون المعلومات المالية ملائمة آدا كانت تتميز بالقيمة التنوبية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما ويكون للمعلومات دور وهدا آدا كان ممكن استخدمها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية ولأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الإحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية آدا كانت توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة

وترتبط الملاءمة بمعلوماتها النسبية فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناء على طبيعة المعلومات وفي حالات أخرى فان طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة

وتكون المعلومات ذات الأهمية النسبية يمكن آن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار و نسبة محددة للأهمية النسبية حيث يعود دالك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

- ✓ **التمثيل الصادق:** لكي نقول عن المعلومات المالية أنها صادقة وموثوقة يجب أن تعبر عن كل العمليات المالية التي حدثت في المنشأة أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الإحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء

وهدا يعني أن تعتبر المعلومات المالية عن كافة وغير متحيزة لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في دالك المعلومات الوصفية والتوضيحية

أما خاصية الحياد وهو أن تكون غير متحيزة بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف او جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى

يمكن القول عن خاصية الخلو من الأخطاء بأنها لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف بيان الأحداث الاقتصادية ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها

الخصائص الداعمة للخصائص النوعية:

- **المقابلة المقارنة:** وهي مقارنة لقوائم المالية لفترة زمنية معينة مع فترات أخرى سابقة لنفس المنشاء أو مقارنة القوائم المالية لمنشاة أخري ولنفس الفترة ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض

اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار. وتقضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لآخري كذلك الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى؛

- **القابلية للتحقيق:** ويقصد به مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين والمستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا
- **التوقيت المناسب:** لابد من احترام الوقت المناسب في عملية اتحاد القرارات ادا لا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها ويرتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية أي يمكن إتاحة هده المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية عن فترات دورية متقاربة؛
- **القابلية للفهم :** يتوجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية استيعاب جميع القرارات في حين لا يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية المالية ادا كانت غير مفهومة ومبهمة وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته، ولهدا وجب على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من القدرات مستخدمي هده القوائم وحدود تلك القدرات ليتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية: يمكن تلخيص هده الخصائص في الشكل التالي:

عنوان الشكل (1-1) :الخصائص النوعية للقوائم المالية

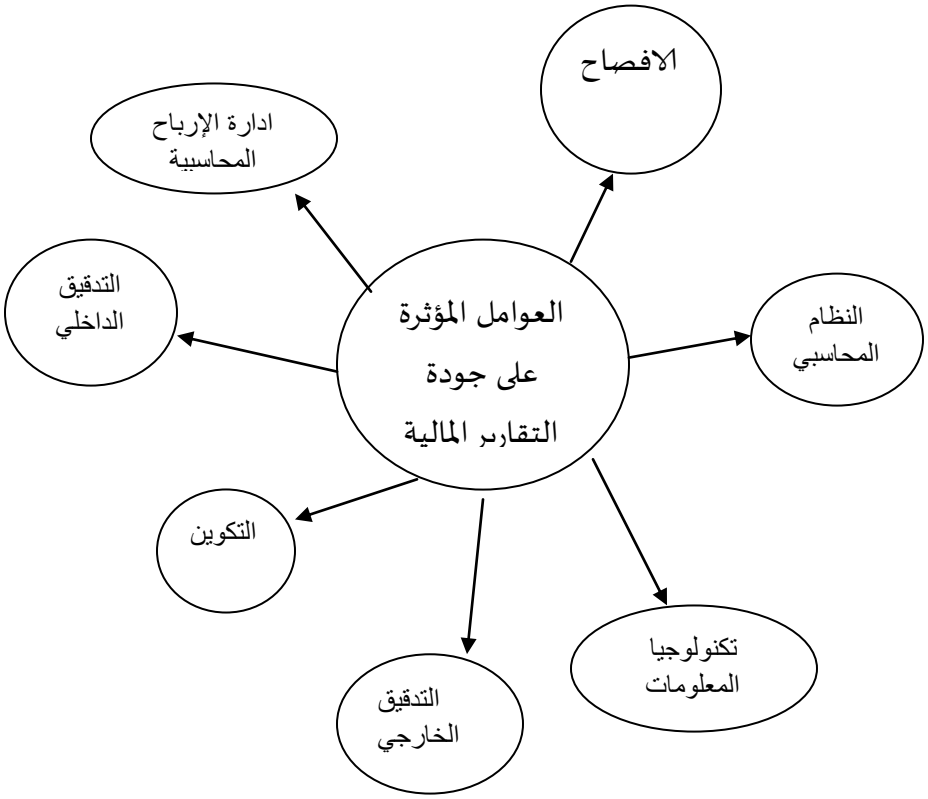

المصدر ; مأمون حمدان،جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ،مقدمة عن المعايير الحسابية الدولية،كلية الاقتصاد قسم المحاسبة بجامعة دمشق 2008

- **1-التدقيق الداخلي:** يعد التدقيق الداخلي من اهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات حيت يعرف على انه نشاط مستقل واستشاري مصمم ليزيد من قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها إذ يساعدها على تحقيق أهداف من خلال منهجية منتظمة ومضبوطة لتقيم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وضبط وإدارة وترشيد العمليات[1]

ومن أهدافه:

- مساعدة الادارة في تقييم و تحسين فعالية ادارة المخاطر؛
- تقييم و تحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي؛
- حماية أصول و ممتلكات المنظمة من العبث و السرقة و الاختلاس؛
- مراجعة الالتزام بالقوانين و الأنظمة.

كما يشرف على عملية التدقيق الداخلي لجنة تعرف بلجنة التدقيق وقد عرفها المركز الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنها الأداة التي يتم من خلالها كبح جميع التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات فلجنة التدقيق هي لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمحاسبة والمالية على أن تهتم بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فعاليتها وكذلك فحص السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية[2]

ويكمن دور لجنة التدقيق فيما يلي:

- عملية التدقيق؛
- النظر في القوائم المالية؛
- فحص نظام الرقابة الداخلية و تقويمه؛
- لجنة تدقيق تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والجد من الخلافات بين الإدارة والمدقق الخارجي.[3]

[1] إبراهيم محمد عبد الفتاح 2005 إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة الأردن ص 11-14

[2] عمر علي يرقي حسن واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها الجزائر المركز الجامعي تيسمسيلت جامعة المدية 2014 ص 113 -116

[3] مراد سكاك فارس هباش دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي الملتقي العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية الجزائر 2009 ص 4 -5

كما تم تحديد العديد من المهام للجنة التدقيق اتجاه القوائم المالية ومن أبرزها:

- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة و تقييم توصيات بشأنها مع التركيز على النظر الي أي تغيير في السياسة المحاسبية؛
- استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الادارة و النظر في مدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها؛
- فهم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل وتقييمه.[1]

2- الإفصاح : الإفصاح يعني الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية والافصاح هو عملية إ ظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والمحافظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة على الدفاتر والسجلات للشركات.

ويجب الإفصاح في القوائم المالية عم طريق المعلومات الأتية بطريقة دقيقة :

- طبيعة القوائم المالية (حسابات الفرد. حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الأقفال؛
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء ؛
- كما ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي في لقوائم المالية في الدور ال ذي يؤديه في توفير المعلوم ات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:
- توفير المعلومات التي تفيد المستمرين الحاليين المرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والاحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد وهو ما ساهم في طهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميتها؛

[1] محمد مصطفي سليمان حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مصر الدار الجامعية 2008 ص 37-115

- إدارة الأرباح: تعرف إدارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر في الدخل الذي يظهر في القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية وقد يودي في الواقع إلى أضرار بالشركة على المدى الطويل. كما عرفت بأنها اجتهاد المديرين في إعداد التقارير المالية بغرض أما حجب القيمة الأساسية للشركة أو التأثير على تخصيص الموارد؛[1]
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن:

- جميع الأساليب المستخدمة من قبل المديرون تتجه نحو تحقيق نتائج مستهدفة سابقا لتضليل الجهات المستفيدة من القوائم المالية حول الأداء المالي الحقيقي للشركة وان هناك عدة طرق للاجتهاد ويمكن للمدرين التحكم من خلالها في الأرباح؛
- كما تتمثل أهمية إدارة الأرباح في استمرار التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات وقد زاد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير دائمة كجزء من تقاريرها السنوية كما تستمد أهمية إدارة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها ويعد من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية كما أنها تمثل جانبا مهما في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين وفي تقييم الأداء من قبل الأطراف ذات العلاقة كما أنها تستخدم كمؤشر على توزيعات الأرباح من قبل الإدارة؛[2]

- يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة الأرباح في خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية. ومن اهم الدوافع لإدارة الأرباح ما يلي:
- رغبة الإدارة في زيادة صافي الدخل وتحقيق سلسلة مستقرة من الأرباح على مدار عدة سنوات بهدف زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية وزيادة قيمة المؤسسة في الاجل الطويل؛
- استيفاء الشروط الموضوعية من قبل الدائنين والمقرضين في عقود الدين؛
- رغبة الإدارة في تقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقية للحصول على قروض من البنوك أو كقناع لمشكلة الأداء.[3]

[1] مكية نغم دور المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات في زيادة حجم التداول في سوق الأوراق المالية –دراسة ميدانية أطروحة دكتوراه غير منشور قسم المحاسبة جامعة تشرين 2011

[2] قباجة عدنان أثر فاعلية الحوكمة في المؤسسة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية. رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2008ص 38 42

[3] إسماعيل علي العلاقة بين مستوي التطبيق الفعلي للحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي. رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط الأردن 2010 ص 56 62

وينقسم إدارة الأرباح الي:

1-إدارة الأرباح المحاسبية: تتم من خلال الاختيارات والتقديرات المسموح بها من بين الطرق المحاسبية تقوم الشركة باستعارة الأرباح من الفترات المستقبلية من خلال تسريع الإيرادات أو تأجيل بعض المصروفات من اجل تحسين الأرباح الحالية أو العكس وتقوم الشركة بنقل الأرباح إلى الفترات المستقبلية والاعتراف بالمصروفات والخسائر المرتبطة بإعادة هيكلة الشركة أو الاستغناء عن بعض قطاعاتها وتحميلها على السنة المالية للتخلص منها

2-إدارة الأرباح الحقيقة: يتضح بأن إدارة الأرباح المحاسبية والحقيقية تودي الي التضحية بالمنافع الاقتصادية المستقبلية للشركة وتوثر على تدفقاتها النقدية لأن التلاعب في الأرباح من خلال المستحقات المحاسبية محدودة وان الإدارة تلجا الي التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية[1]

3-النظام المحاسبي المالي : يتضمن النظام المحاسبي المالي مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات والاستمرارية في الاستغلال القيم القابلة للفهم.

يشكل الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجات غير معالجة بموجب تأويل أو معيار كما ينضممن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول. الخصوم المنتجات الأعباء ومجال التطبيق المبادئ والاتفاقيات المحاسبية بالإضافة الي أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة وتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وعند إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات[2]
- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يسمح للمؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هدا النظام

[1] طارق يوسف محمد دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية مصر: المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية 2009ص 102

[2] بركات عيسى 2012 دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على مجموعة شركات مساهمة أردنية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق سورية

- تسهيل المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية
- تكنولوجيا المعلومات: حققت السنوات الأخير قفزة نوعية في الجانب المعلوماتي بشكل كبير مما أدى الي استخدامها من قبل المؤسسة على اختلاف أنواعها في كافة عملياتها ويعود دلك الي المزايا التي تتمتع بها هده التقنية من سرعة ودقة وإمكانية الوصول الي كافة المستفيدين ولذا يمكن تعريفها بأنها مجالات أو فروع المعرفة العلمية وتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقاتها المرتبطة بالحسابات أو الحواسيب الالية وتفاعلها مع الانسان وما يرتبط بدلك من أمور اجتماعية واقتصادية وثقافية كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات جزء مهما في عمليات الأعمال فأصبح الاعتماد على هده التقنية شيء أساسي في الإدارة والاعمال مما ادي الي استخدامها ودلك بسبب الخصائص التي بها هده التقنية ومنها
- تحسين وتسهيل فهم وتحليل المعلومات
- تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة
- إمكانية الفصل المناسب بين المهام أي تحديد مهام كل مستخدم وكل حسب صلاحياته وتتميز هده التقنية بسرعة إنجاز المهام التي من الممكن ان تستغرق سنين لإنجازها يدويا بالإضافة الي الدقة العالية والعمليات الحسابية بدقة متناهية[1]

4-التدقيق الخارجي: يكتسي التدقيق الخارجي أهمية بالغة لكبر حجم المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث وتعدد أنشطتها وتوسيع عملياتها أدى بالضرورة الي أهمية القيام بعملية التدقيق الخارجية , وكذلك ازدياد عدد مستخدمي القوائم المالية من إدارة وعاملين ودائنين وغيرهم ادي الي ضرورة وجود شخص محايد يقوم بإضفاء الثقة على هده القوائم ,كما أنها تؤدي إلى التحقيق من صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية و المستدينة وجميع الأدلة والقوائم التي تساعد على القيام بعملية التدقيق و يؤخذ على المدقق الداخلي في كثير من المؤسسات تبعية وظيفيا إلى إدارة المؤسسة وبالتالي التزامه بتوجيهاتها مما قد يعقه من أداء وظيفة بطريقة مستقلة ,مما يزيد من أهمية وظيفة المدقق الخارجي المستقل للقيام بالتدقيق الخارجي كذلك تأتي أهمية التدقيق الخارجي من التأكد من مدي تحقيق المؤسسة لأهدافها المختلفة التي حددتها مسبقا, حيث يجب أن يتميز أداء التدقيق

[1] الطويسي زياد احمد مجتمع الدراسة والعينات ولإدارة مديرية تربية لواء البتراء الأردن 2001ص 5

الخارجي مسبقا بالحيادة ولاستقلال حتى يأتي رأيه وتقريره ال ذي يعكسه بما يحقق تطلعات جميع مستخدمي القوائم[1].

5-التكوين والتدريب: تكمن أهمية التدريب بنسبة للفرد في العديد من العناصر من أهمها ان التدريب يعمل على تنمية مهارات الافراد وقدراتهم ويساهم في بناء الكفاءات ويساعد على تكتيف الافراد العاملين مع متغيرات العمل كما يسعى الي تحقيق الفعالية في الأداء لجميع العاملين وذلك من خلال الاستعمال الجيد للألأت وتحسين عمل الجماعات وتخفيض حوادث العمل ,وتحسين الكفاء ة الإنتاجية للأفراد ويعتبر وسيلة تساعد العامل على تحقيق بعض أهدافه كالحوافز وترقية والعمال كما يساعد في تجديد المعلومات وتحديثها بما يتوافق مع المتغيرات البيئية ويساهم في بناء قاعدة فعالة في مجال الاتصالات والاستشارات الداخلية وبدلك يؤدي إلى تطوير أساليب التفاعل بين الافراد العاملين بينهم والإدارة والتدريب ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفرد القديم او الحديث في المؤسسة ,فالموظف الجديد يمكن أن يتزود بمهارات ومعارف تمكنه من أداء وجبات عمله بالكفاءة المطلوبة كما ينعكس التدريب بنتائج إيجابية على الفرد العامل القديم حتى يتمكن من خلاله من مواكبة التطورات والتعرف على المهارات الجديدة كما يمكنه من تحسين وتطوير سلوكيات تتناسب وطبيعة الأعمال التي تؤديها والعلاقات التي تطلبها هدهالأعمال [2]

في حين يمثل الهدف الأساسي للتدريب في إزالة الضعف في أداء وسلوك الافراد والناتجة عن عدم مقدرتهم على الأداء والسلوك وفق المستوي المرغوب فيه من قبل إدارة المؤسسة ولتحقيق هدا الهدف يتطلب الأمر وجود أهداف فرعية أخرى يتم وضعها على ضوء الاحتياجات التدريبية وأهم الأهداف ما يلي:

- اكتساب الفرد مهارات ومعلومات وخبرات تنقصه ؛
- اكتساب الفرد أنماطا واتجاهات سلوكية جديدة لصالح العمل ؛
- تحسين المهارات والقدرات الموجودة لدى الفرد ؛
- زيادة درجة انتماء العاملين لمؤسساتهم وذلك من خلال دمج مصلحة كل منهما في قالب واحد.

[1] حسين عبد الجليل أل غزوي حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2010 ص 15 -22

[2] الياس الأشهب مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة شركة سونلغاز الوادي رسالة ماجستير قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر الجزائر 2015ص 43 - 50

3-مستخدمو القوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية كما تتنوع بغرض استخدامها لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة أخرى، وتشمل الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات القوائم ما يلي:

- **المساهمين:** يهتم المساهمين سواء كانوا المساهمين الحاليين أو المحتملين ومستشاريهم بالمحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم؛
- **الدائنين:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة بآجال الاستحقاق والقدرة على السداد.[1]
- **العاملون:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع المستحقات والتعويضات وتوفير الكفاءات وضمان دفع منافع التقاعد وتوفير ديمومة فرص العمل؛
- **الموردون العملاء:** يهتم هاذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا يهتم مستخدمو التقارير المالية بدراسة قدرة المؤسسة ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل؛
- **الجمهور العام:** تساعد البيانات المالية الجمهور العام بعد تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها؛[2]
- **الهيئات الحكومية:** تعد الجهات الحكومية والرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن هاته الجهات المقدرة على سداد الضرائب بانتظام؛
- **المدققين:** يعتبر المدقق وكيل المساهمين بحيث كل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدور مراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني المحايد وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في آثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حساب النتائج؛
- **المحللين الماليين:** إن أي خلل في القوائم المالية والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على مكملة أو ملحقة ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية والتي يجب على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية.[3]

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كمال محمد المحاسبية المالية. دار الجامعة الجديد للنشر الإسكندرية مصر ص 27

[2] شعيب تندوف. محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية AIS/IFRS الجزاء الثاني. مكتبة الشركة بودواو الجزائر2009

[3] خديجة لدرع،ليلى عبد الرحيم،قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديدIAS ،مداخلة في الملتقى حول المحاسبة لدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. متطلبات التوافق والتطبيق المركز الجامعي سوق أهراس يومي 26 25 ماي 2010

المطلب الثالث: معايير قياس جودة التقارير المالية

من اجل تحقيق الأهداف التي سطرت من طرف الشركة يتطلب الحصول على قوائم وتقارير مالية معدة من جانب الشركة تتمتع بجودة ممتازة يستفيد منها أيضا أصحاب المصالح كما يجب أن تتوفر فيها مجموعة معايير واليات قياس تزيد من نفعها للشركة ،وبالتالي تكون هده الشركات مجبرة لضغط أكثر للحصول على تقارير ذات جودة عالية وتتمتع بالكفاءة والفعالية وتتميز أيضا بشفافية والافصاح كل هده الآليات والمبادئ تساهم في عملية اتخاذ القرار الأفضل للشركة وهدا القرار يتخذ من طرف مجلس الادارة آو من طرف المسيرين

1- معايير جودة التقارير المالية :[1]

من أجل الحصول على معلومات واضحة تساعد للوصول الي قرارات مثالية تفيد الشركة وتكون هذه المعلومات ذات مصداقية،وعليه تكتسب هذه المعلومات أهمية كبرى تخدم الأطراف المعنية في الشركة وتوحدهم تجاه تحقيق أهداف الشركة،كما أن مصداقية هذه المعلومات تعكس اتحاد الأطراف وثقتهم في الشركة بالتالي الدفع نحو زيادة كفاءة الأسواق وتحسين الاقتصاد.

1-1 معايير قانونية :

تحقق المعايير القانونية التطور الأمثل لمعايير جودة التقارير المالية حيث أخذت بعض المنظمات والدول والشركات على عاتقها مهمة تحديد المعايير والقانونية والضغط من أجل الالتزام بها عن طريق اعداد مبادئ وقوانين وأليات تكون وهياكل تنظيمية محكمة متوافقة مع المعايير القانونية

1-2 معايير رقابية :

ان من أهم معايير قياس جودة التقارير المالية هو معيار الرقابة حيث يقصد به الإشراف والتنظيم،حيث يمثل أهم وسيلة في يد المسيرين ومجالس الادارة حيث لا يمكن نجاح هذا معيار الرقابة الا بوجود اليات فعالة تدعم الرقابة الأفضل بوجود لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية ،كذلك أهمية دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية فعالة تضمن تنفيذ الخطط والسياسات للتأكد من توفيرها لمبادئ

خديجة لدراع وليلي عبد الرحيم تشجيع حوكمة الشركات في الشرق لأوسط وشمال إفريقيا،

[1] ماجد اسماعيل أبو حمام،أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،رسالة ماجستير،كلية التجارة،قسم التمويل،الجامعة الاسلامية،غزة،2009

المصداقية والشفافية والافصاح مع وجود تقييم للمخاطر وتحليل للعمليات ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. كما يجب أن يتم تفعيل دور المراجع الخارجي ومنحه صلاحيات وحرية مما يساهم في خلق طابع الجودة على مستوي التقارير المالية ودعم لمبدأ المصداقية والثقة لدي مستخدمي هاته التقارير.

3-1 معايير فنية :

إن توفر المعايير الفنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

4-1 معايير مهنية: توجد علاقة ترابط بين جودة ونوعية المعلومات المالية والممارسات المحاسبية المطبقة و التي يتم تحديدها من خلال إختبار معايير ا لمحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية ا لمحاسبية، و بالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات ا لمحاسبية والمالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم واليت أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقار ير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة .ولتأكيد مبدأ المساءلة وتفعيله تم إنشاء مجلس المراقبة في عام 2009م، وهو هيئة جديدة تهدف لتحسني المساءلة العامة وفي الوقت نفسه ا لمحافظة علي الإستقلال التشغيلي لشركة معايري التقارير المالية الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية[1].

2-قياس جودة المعلومات المالية والتقارير المالية :

القياس هو أهم أدوات كفاءة المعلومات وتعطي صورة واضحة لكل مستخدم مهتم بهده المعلومة، وعليه تضيف العدالة في معرفة محتويها ومدى جاهزيتها للاستخدام في تحقيق الأهداف المرجوة.

2-1-قياس جودة المعلومات المالية[2] :

يتم إعداد وإنتاج المعلومات المالية لتصبح جاهزة بالنسبة لمتخذي القرارات و ذلك لقيمتها لصنع القرار الأفضل، ، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لابد أن تكون ذات جودة عالية، إلا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي

1-1-2 :الدقة كمقياس لجودة المعلومات :

[1] أحمد حلمي جمعة،معايير التقارير المالية الدولية،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2015ص39

[2] ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة

كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية .

2-1-2 المنفعة كمقياس لجودة المعلومات:

تتمثل المنفعة للمعلومات في عنصرين هما كمية المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكنها أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية :

- المنفعة الشكلية: المقصود بها تطابق المعلومات مع عوامل وأليات اتخاذ القرار؛
- المنفعة الزمنية: يقصد بها الفترة الزمنية المتوفرة لمتخذ القرار لاتخاذ القرارات دون ضغوطات؛
- المنفعة المكانية: أي إمكانية الولوج الى المعلومات بكل سهولة؛
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: يعني قدرة المعلومة علي اعطاء نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها علي تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

2-1-3 الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات :تتحدد الفعالية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق المعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة [1].

2-1-4التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات :هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات في التخطيط واتخاذ القرارات، مما يزيد من جودة المعلومات، وعليه تخفيض حالة عدم التأكد .

2-1-5 الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات :

يقصد بها تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، و بتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، والتي من الممكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها

2-2 . قياس جودة التقارير المالية :

تعد أهمية جودة المعلومات المالية بالأمر الغير كافي والصورة غير المكتملة في إنتاج تقارير المالية ذات جوهر فعال، إذ يعد نظام المعاجلة الأمر الفاصل بين جود ة المعلومة والمعاجلة الخاصة بها بغية إنتاج تقارير نموذجية، وعليه تتبلور أهمية

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم ،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة2012 ص45

التقارير المالية في أدوات القياس التي تطرق إليها بعض الباحثين من بين الباحثين الذين وضعوا صورة عن بعض نماذج قياس التقارير المالية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر للباحثين Beest van Ferdy : و Geert Braam و Suzanne Boelen

جدول رقم(1-1): نماذج قياس جودة القوائم المالية

الدراسات	الطريقة	الايجابيات	السلبيات
نماذج الاستحقاق	يدرس مستوى ادارة الإرباح كبديل لجودة الأرباح	طريقة سهلة نسبيا لجميع البيانات من أجل قياس ادارة الأرباح	-تركز على جودة الأرباح -طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية -من الصعب قياس جودة المستحقات
قيمة الملائمة	يدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح بهدف قياس مدى ملائمة وموثوقية المعلومات للقوائم المالية	سهلة نسبيا للقياس	-تركز على جودة الأرباح -طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية -لا يتم المفاضلة بين الملائمة الموثوقية
البنود الخاصة بالتقارير المالية	يدرس البنود الخاصة في التقارير السنوية في متنها من خلال إجراء تجارب	التركيز على جودة القوائم المالية	-تركز على عناصر محددة فقط -صعوبة القياس
الخصائص النوعية	يدرس فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية	التركيز على جودة القوائم المالية	من الصعب الاعتماد على هذه الطريقة بسبب صعوبة قياس الخصائص النوعية

Source : Ferdy van beest & al ،Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic ،Nice working paper 09- 08 ،April 2009 ،P 27

نستنتج من الجدول رقم(01-01) أنه هناك أربعة نماذج مختلفة لقياس جودة التقارير المالية تتمثل في: طريقة الإستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية.جدول رقم نماذج قياس جودة القوائم المالية وتتحدد جودة القوائم و التقارير المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى يتم من خلاله قياس الموثوقية والملاءمة لتحديد جودة القوائم المالية، كالتركيز على جودة المحاسبة من خلال دراسة مدى قيام المؤسسات بإدارة الأرباح وما إذا كان الاعتراف بالأرباح والخسائر تم في الوقت المناسب أو لا. وتوضيح أهم المؤشرات التي تساعد في قياس جودة التقارير المالية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

نتطرق في هذا المبحث الي مجموعة من الدراسات السابقة التي تتناول موضوع البحث بشقيه حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية حيث نتطرق الي ملخص الدراسة منهج الدراسة العينة وكذلك النتائج المستخلصة من هذه الدراسات:

1- دراسة للباحث ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة جامعة غزة: فلسطين. ص 55-56.. 2009

تدرس هذه الدراسة أثر كل من: الافصاح والشفافية حماية المستثمرين والمساهمين وحماية حقوقهم المعاملة العادلة بين جميع المساهمين والمستثمرين مسؤوليات مجلس الادارة وجودة التقارير المالية دور أصحاب المصالح وتهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمدى تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية بفلسطين.

حيث انتهج الأسلوب الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس الادارة للشركات في سوق المال بفلسطين البالغة عددها 31 وقد بلغ حجم عينة الدراسة 150 وتم الاستعانة بطريقة الاستبيان وتم توزيع العينات على جميع الأفراد واسترداد 121 صالحة للدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين توفر قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير المالية حيث أن الالتزام الأمثل بحوكمة الشركات يعطي فاعلية أكبر كزيادة الافصاح وتوسيع الشفافية وحماية المساهمين وصون حقوقهم كما أن قيام مجلس الادارة بمهامه ومسؤولياته الموكلة اليه يزيد من جودة التقارير المالية لدى الشركات المتواجدة بسوق فلسطين للأوراق المالية.

2-دراسة قلوع حنان بعنوان: حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، .147, 146, ص ، (2015/2014):

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية من خلال البحث في الجوانب الايجابية لحوكمة الشركات ومحاولة تحسين جودة التقارير المالية من خلالها.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي بالاعتماد على برامج SPSS وبرنامج Excel، أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة هي أن الحوكمة يلزمها وجود أساس فعال لحوكمة الشركات لتحقيق الشفافية وتوزيع سهل لمختلف المسؤوليات.

أهم التوصيات في الدراسة لابد من وجود إطار ذو فعالية عالية يساهم في توسيع حوكمة الشركات وضمان أقصى نسب الشفافية والافصاح للقوائم المالية وتوزيع المهام والمسؤوليات بين المديرين والمسيرين ومختلف الجهات واختيار الكفاءات كما يجب زيادة الوعي الاداري لدى المسؤولين والتذكير بالأهمية الكبرى للحوكمة في استمرارية الشركة وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق النزاهة عن طريق مختلف الجمعيات والهيئات التي تنضم اللقاءات والمحاضرات الخاصة بالموضوع.

3- دراسة غزاوي حسين: حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية على الشركات مساهمة العامة في المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير. الأكاديمية العربية في الدانمرك. ص 68. (2010): اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعة شركات بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة (2009/2005)، حيث اعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية من الشركات المختارة وعددها 89 .

تم قياس مستوى الإفصاح عن طريق مؤشر للإفصاح في القوائم الماليةالذي يحتوي على 41 بند، وقد تم توزيع هذه البنود على ثالثة أجزاء على النحو التالي:

الجزء الأول يحتوي 18 بند والتي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات عن الشركة. الجزء الثاني يحتوي 13 بند والتي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات مجلس الإدارة. الجزء الثالث يحتوي على 10 بنود والتي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن المعلومات المالية في الشركة.

تهدف الدراسة الي توضيح وبيان أثر حوكمة الشركات على الافصاح المتعلق بالقوائم والتقارير المالية في شركات المساهمة بالسعودية وبالتحديد خصائص الحوكمة كحجم الشركة،إنشاء لجان مراجعة نسب الملكية وشفافية أعضاء مجلس الادارة.

توصلت الدراسة الي مجموعة نتائج:

- وجود علاقة ايجابية بين مستوى الافصاح حجم الشركة
- وجود علاقة ايجابية بين مستوى الافصاح واستقلالية مجلس الادارة
- عدم وجود علاقة بين نسب الملكية العائلية ونسب ملكية المساهمين وبين مستوى الافصاح في القوائم والتقارير المالية.

4- دراسة ألاء واصل الحربي بعنوان أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية جامعة تبوك (السعودية)، مجلة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، نوفمبر 2021 ,العدد3,ص 223, 225, 246, (2021)

انتهج المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث استخدم برنامج spss بشكل واسع وأساسي في الدراسة ونموذج يدعى ب مستوى التحفظ المحاسبي في جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة الي ابراز وبيان أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية للبنوك في سوق المال السعودي والى أي حد تطبق أليات قواعد الحوكمة

كما أوصت الدراسة بحتمية حث جمعيات المساهمين والمستثمرين للإدارة البنوك بتطبيق أليات وقواعد الشركات كما يجب على الادارة ولجان التدقيق والمراجع الداخلي والخارجي الالتزام بقياس مدى جودة التقارير المالية للبنوك

أهم النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة هي: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بتطبيق الحوكمة وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي.

5- دراسة الهام سنوساوي: أطروحة دكتوراء بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، 2015-2016, ص ج ,166, 167 (2016/2015)

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج spss حيث تم اختيار عينة من شركات المساهمة من أجل الدراسة.

أهم ما توصلت إليه الدراسة هي بيان وابراز أهمية حوكمة الشركات وإلزامية التقيد بها وذلك بزيادة الافصاح والنزاهة في القوائم والتقارير المالية.

أوصت الدراسة بضرورة وأهمية تطبيق أليات حوكمة الشركات وذلك للحصول على قوائم وتقارير مالية تمتاز بالنزاهة والدقة والموضوعية:

6- دراسة الشيخ، عبد الرزاق بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية جامعة غزة: فلسطين (2012):

أستخدم في الدراسة أسلوب المسح حيث تكون مجتمع الدراسة وعدده 47 شركة وتتكون عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة وزع استبيان على مستوى مدراء الشركات واسترد 43 استبيان قابل للدراسة.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين تطبيق قواعد وأليات حوكمة الشركات وأسعار الأسهم. كما تلتزم الشركات بتطبيق هذه القواعد واتخاذها كمرجع في سبيل الرفع من جودة المعلومات والتقارير المحاسبية حيث تواجه أليات الحوكمة المعلومات المضللة والمغلوطة وتحسين الافصاح مما يساهم في زيادة فعالية العوامل المؤثرة في الأسهم مما يعطي تقارير ايجابية حول مدى استقرار الشركة ومدى استمراريتها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1/ دراسة Goodwin and Seow 2002: تناولت تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ودور المراجعين والمديرين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ، وقد خلصت الدراسة إلى التأكد من دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك و أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد اختلاف معنوي ضعيف لا ثر هذه الألية على قدرة المراجع على اكتشاف أخطاء القوائم المالية.

2/ دراسة 2003 Imhall and Eugene :تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة و حوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة و حوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما من اجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم اقتراح التغيرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، وتقترح الدراسة أن تأخذ اللجنة ب في اعتبارها التغيرات الهامة التالية:

- منع المدير المالي أو المدير التنفيذي للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة.
- منع كل المديرين الخارجيين من امتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها.
- وعلى الرغم من أهمية التوصيات السابقة، إلا أنها توصيات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسئولة عن تطوير المحاسبة والمراجعة لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.

3/ دراسة poulo Edilson & al سنة 2013 بعنوان " **أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية والأوروبية** ." ركزت هذه الدراسة على عدة عوامل التي من شأنها أن تؤثر على جودة المعلومات ا لمحاسبية ومدى تأثيرها على معايير ا لمحاسبة وكذا نوعية الأرقام التي يتم الإفصاح عنها، من قبل المؤسسات البرازيلية والأوربية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل اثر اعتماد IFRS على جودة الأرباح المعلنة خلال الفترة الممتدة لسنة 2000 إلى غاية 2011 من قبل المؤسسات العامة البرازيلية والأوربية، كما أظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية، لم تشهد تحسن ملحوظ مقارنة بالفترات ما قبل اعتماد أو تبين IFRS ،ويرجع السبب إلى الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 2005 بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على مستوى جودة المعلومات المحاسبية كالشفافية، البيئة الإقتصادية و كفاءة الأسواق المالية .

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف في الدراسات السابقة:

تنوعت أهداف الدارسات السابقة حيث أن بعض الدارسات التي تم التطرق اليها لها علاقة بكلي المتغيرين . وبعض الدراسات لها علاقة بإحدى المتغيرين دون المتغير الأخر الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بكلي المتغيران كانت تهدف الي الإحاطة بمدي تحقيق جودة التقارير المالية من خلال التطبيق الأمثل لقواعد حوكمة الشركاتوكذلك التطرق الي أهمية الحوكمة والقواعد الخاصة بها إضافة الي الحرص على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تسمح بإبراز دور الحوكمة على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية , من أبرز الدراسات القريبة من الموضوع هي دراسة ألاء واصل الحربي هدفت الدراسة الي ابراز وبيان أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية للبنوك في سوق المال السعودي والى أي حد تطبق أليات قواعد الحوكمة.

دراسة قلوع حنان والتي هدفت الي معرفة أثر الحوكمة على جودة التقارير المالية من خلال البحث في الجوانب الايجابية لحوكمة الشركات ومحاولة تحسين جودة التقارير المالية من خلالها.

دراسة الهام سنوساوي أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من أهم ما توصلت إليه الدراسة هو بيان وابراز أهمية حوكمة الشركات وإلزامية التقيد بها وذلك بزيادة الافصاح والنزاهة في القوائم والتقارير المالية، اتفقت كل هده الدراسات على انتهاج المنهج التحليلي واستخدام أسلوب العينة وأيضا أن كل دراسة لها علاقة بأحد المتغيرين أو كلاهما أما بعض الدراسات فقد اختلفت في مكان الدراسة بعضها في ولايات الجزائر وبعض الدراسات كانت خارج الوطن بالتحديد في السعودية ، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل ،فلسطين، واختلفت الدراسات أيضا في العينات التي تمت عليها الدراسة فبعضها درس البنوك والبعض الأخر درس مجموعة شركات داخل مجال البحث كشركات سوق المال والخبراء المحاسبيين حيث ركزت أغلب الدراسات السابقة على طريقة العينة وأسلوب الاستبيان وتمت دراسة كل فئة معينة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل الأول من الدراسة تطرقنا الى تطور الحوكمة ومختلف التعريفات الخاصة بالحوكمة وجودة التقارير المالية.

من خلال هذا الفصل اتضح لنا الدور الكبير والواسع للحوكمة في حماية الشركات من الانهيارات والأزمات الاقتصادية عن طريق ضمان زيادة الشفافية وطرق الافصاح،حيث أصبحت الحوكمة من النظم الحتمية للقضاء على الأثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي والإداري فهي نتيجة حتمية لرغبة المساهمين وأصحاب المصالح في تفادي تكرار الفضائح المالية التي مست الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي .حيث ان تبني نظام شفاف وعادل يؤدي الي خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، وذلك عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة التي ركيزتها الأساسية هي الإفصاح والشفافية من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أي ان تطبيق الجيد والصحيح لحوكمة الشركات هو الركيزة الأساسية والفعالة لتعزيز الإفصاح والشفافية والتي تنعكس بالإيجاب على كفاءة السوق المالي وتمكن من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين وهي العناصر الناقصة بشكل واسع في المنطقة العربية الي حد كبير لئما أن لجودة التقارير المالية أهمية كبيرة حيث أن بزيادة هذه الجودة يحصل المستخدمين والمسيرين على تقارير ومعلومات واضحة وصحيحة تمكن من ترشيد القرارات التي تفيد في اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات SAA-جانت

تمهيد:

بعد التطرق للدراسة النظرية للحوكمة وجودة التقارير المالية، وحتى تكون دراستنا متكاملة قمنا بتدعيمها بدراسة تطبيقية، فاخترنا الشركة الجزائرية للتأمينات لتكون حقل لهذه الدراسة، إذ تعتبر هذه الشركة من أول الشركات الخاصة التي تدخل بورصة الجزائر ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، ،حيث قمنا بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة (المقابلة) حيث كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي وذلك الهدف منه التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث:

في هذا المبحث الأول سنتطرق الى تقديم للشركة الجزائرية للتأمينات'SAA' بجانت ونعرض هيكلها التنظيمي كما نتطرق الى رأس مال الشركة وأيضا منتجاتها، أما في المبحث الثاني نتطرق الى دراسة تحليلية للشركة الجزائرية للتأمينات 'SAA' بجانت، حيث أن المطلب الأول مخصص للمقابلة أما المطلب الثاني فقد خصص لنتائج المقابلة.

المبحث الأول: تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات

في هذا المبحث نتطرق الى تقديم الشركة الجزائرية للتأمينات 'SAA ' بجانت عن طريق التعريف بها أولا ونتناول أيضا هيكلها التنظيمي في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتطرق الى تطور رأس مال الشركة الجزائرية للتأمينات SAA بجانت

المطلب الأول: تقديم بمؤسسة التأمين الوطنية (تعريفها وهيكلها التنظيمي)

نتطرق في هدا المبحث الى المؤسسة الوطنية للتأمين جانت (محل دراسة) حيث نتناول التعريف بالمؤسسة المذكورة وهيكلها التنظيمي ونعرج أيضا على تطور رأس مال الشركة ودخولها لبورصة الجزائر وواقع تطبيق الحوكمة في المؤسسة الوطنية للتأمينات.

1 نبذة حول المؤسسة الوطنية للتأمينات:

تأسست المؤسسة الوطنية للتأمينات في 12 ديسمبر 1963 بعد الاستقلال بعام واحد نظرا لافتقاد الجزائر للكفاءات والاطارات المتمرسة والهيئات اللازمة في مجال التأمين تم انشاءها غلى شكل شركة مختلطة بمساهمة الخبرات المصرية حيث أن 61 % من رؤوس الأموال جزائرية و39% الباقية هي رؤوس أموال مصرية.

في نفس الشهر وفي نفس السنة تم افتتاح اول نقطة بيع بالجزائر في مركز العاصمة تحت مسمي Saa Assurance.

في مايو 1966 تم انشاء احتكار الدولة لجميع معاملات التأمين بموجب القرار رقم 127 .66اذي مهد الطريق نحو تأميم النظام المسمى Saa بموجب الأمر رقم 129 66.

بتاريخ يناير1976 أعطت الدولة أوامر للمؤسسة الوطنية للتأمينات للدخول بالأسواق المحلية للتأمين على الأخطار البسيطة (الأخطار البسيطة المتعلقة بالحرفيين والأعمال الحرة مثل التجارة ،التأمين على السيارات والممتلكات، التأمين على الحياة)،تطوير عروض بالأفراد والمؤسسات المحلية بالقطاع الصحي وفي تطبيق لسياسة تقريب المنشأت للمواطن وحتى لا يضطر لقطع مسافات كبيرة من أجل التأمين تم انشاء شبكة توزيع واسعة عبر التراب الوطني الجزائري حيث توجد 450 وكالة و23 وحدة التي مهمتها الرقابة وضمان سير الوكالات بأحسن صورة يوجد ضمن هذه الوحدات المقر الرئيسي ساهمت كل هذه الهياكل والمنشأت في تقريب المؤمن من المؤمن له.

في عام 1990 قامت المؤسسة الوطنية للتأمينات بالانفتاح وتوسيع أعمالها لتشمل التأمين على الحياة والصحة وأيضا المخاطر الزراعية والصناعية والهندسية وأيضا أخطار المواصلات.

في عام 1995 فتحت المؤسسة الوطنية الأسواق لجميع المستثمرين الأجانب منهم والمحليين حيث أصدرت الدولة التعليمة رقم 95/07 التي تقتضي بتحرير سوق التأمين من احتكار الدولة بالتالي تمكنت المؤسسة إعادة توطين الوسطاء الخاصين (الوكلاء العامين السماسرة والتأمين) وتنفيذ أدوات مراقبة السوق وإنشاء لجنة الإشراف على التأمين

2/ تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمينات:

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتأمينات على ثلاث طبقات تنظيمية نبدأ من الأعلى حيث يوجد أولا المقر المركزي يتم فيه تحديد سياسة المؤسسة ونشاطها وأيضا تجميع المعلومات ثم يأتي تاليا الوحدات التي تشرف على مجموعة من الوكالات القريبة منها جغرافيا وتقوم بعمليات المحاسبة والإشراف والرقابة على الوكالات التي تأتي بعد الوحدات ووظيفة الوكالات هي التقرب من المواطن بأكبر قدر ممكن وحل جميع المشاكل التي يمكن أن تنشأ وأيضا زيادة ربحية المؤسسة حيث نتطرق اليها بالتفصيل.

- المقر المركزي:

المؤسسة الوطنية للتأمينات هي شركة ذات أسهم تتمتع بالاستقلال المالي لكن رأس مالها يخضع للخزينة العمومية.

ينتخب مجلس الادارة رئيسا يتولى رئاسة الشركة لستة سنوات، يتمتع بالسلطة التنفيذية في الشركة، يحظى المدير العام بالمساعدة في أداء مهامه من طرف المساعد التقني المكلف باعداد استراتيجية واضحة المعالم لتجسيد سياسات الشركة في التأمينات وغيرها من المصالح التي تهم الشركة كالرقابة وتسيير الممتلكات.

كما يحظى أيضا بمساعدة من المساعد الاداري المكلف بالتسيير الاداري للشركة.

يتكون مجلس الادارة من مجموعة أعضاء يعينون من طرف ملاك الشركة ويجتمع هؤلاء الأعضاء في دورات عادية أو استثنائية تبعا لظروف الشركة.

- الوحدات:

عبر التراب الوطني الجزائري توجد 22 وحدة مهمتها الأساسية الإشراف على الوكالات وتوجيهها كل وحدة ومجموعة من الوكالات التابعة لها، ومن مهامها أيضا تقريب المؤسسة أكثر من المواطن والقضاء على مختلف المشاكل الناتجة عن البعد وبفعالية أكبر حيث تتضمن مهامها ما يلي:

_ توفير جميع الوسائل والامكانيات المادية منها والبشرية؛

_ الرقابة على أسعار التأمينات والتأكد من مطابقتها للتعليمات؛

_ الأخذ على الوكالات العقود الكبيرة والتي لابد من إتمامها من على مستوى الوحدات؛

_ تنفيذ الاستراتيجية المسطرة من طرف المديرية العامة.

الوكالات : تتواجد الوكالات في أنحاء التراب الوطني الجزائري حيث تعتبر الانطلاقة لأي نوع من أنواع التأمينات وتساهم في التقرب من المواطن ومساعدته بشكل أكبر وزيادة أرباح الشركة.

الهيكل التنظيمي:

الشكل (2-1): يوضح الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات SAA بجانت

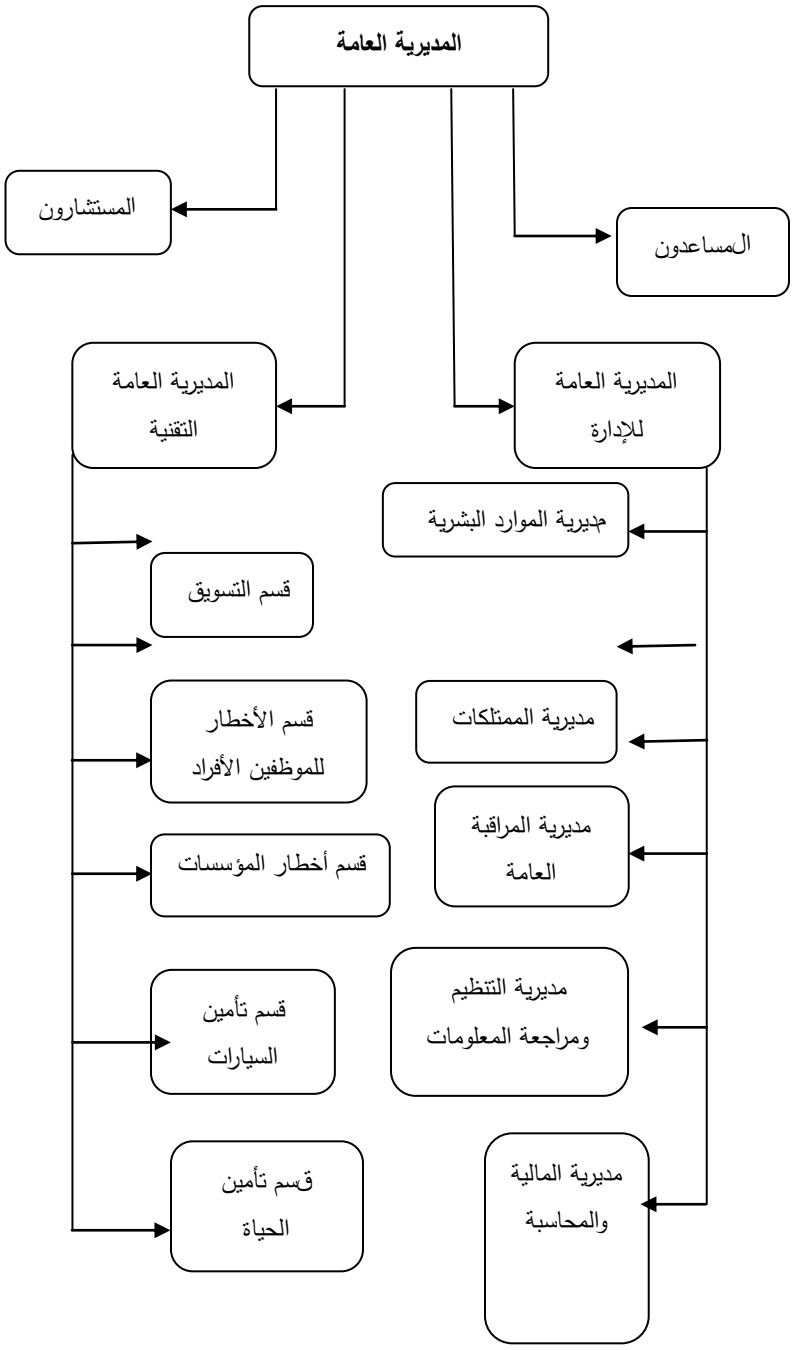

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات بوكالة جانت

الشكل(2):يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة جانت

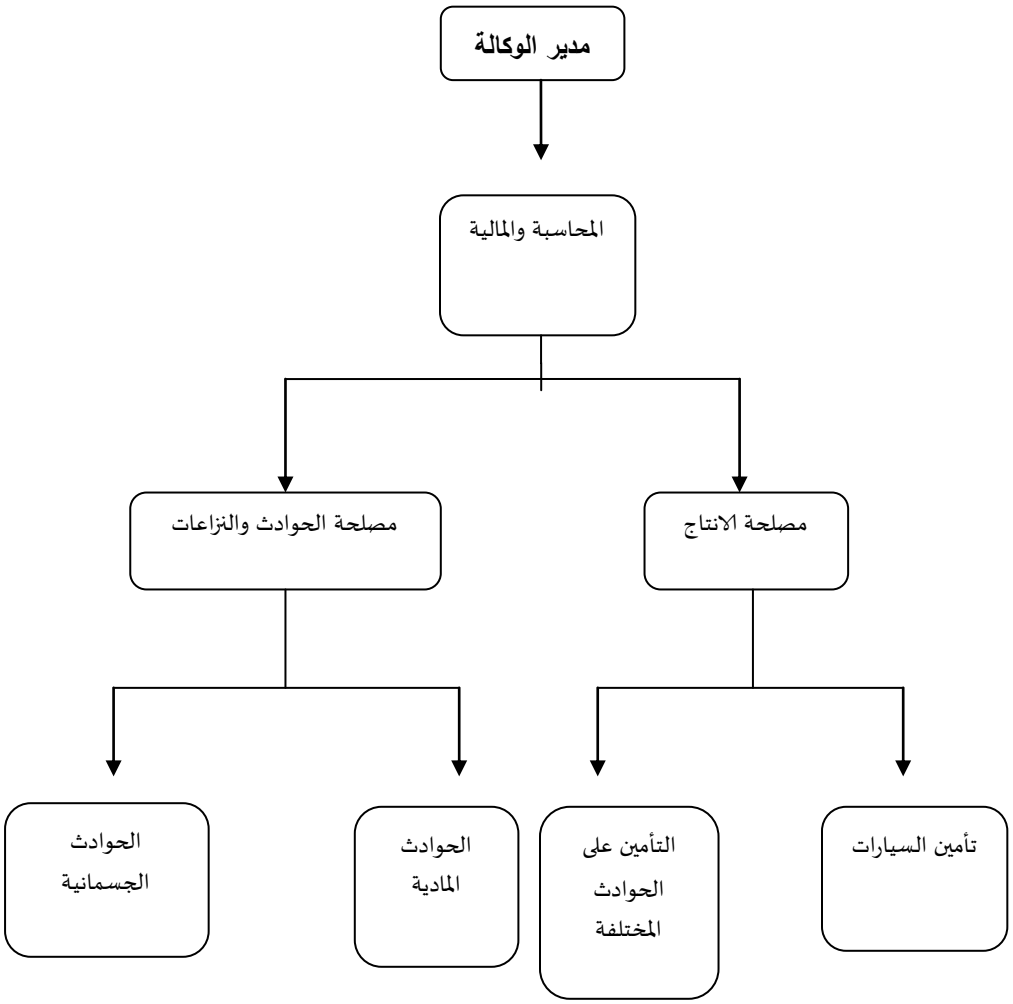

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات بوكالة جانت

المطلب الثاني: تطور رأس مال الشركة ومنتجات المؤسسة الوطنية للتأمينات

تطور رأس مال المؤسسة الوطنية للتأمينات:

نتطرق أولا الى تطور رأس مال المؤسسة الوطنية للتأمينات حيث مر بعدة مراحل ساهمت في تطور ونمو الشركة نحو الأفضل وزيادة أرباحها وأصبحت من أهم الشركات الرائدة في مجال التأمينات.

في شباط 1976 تحولت المؤسسة الوطنية للتأمينات من مؤسسة عمومية الى شركة ذات أسهم مما يعني أنها أصبحت شركة تتمتع بالاستقلال المالي حيث قدر رأس مالها ب 80 مليون دينار جزائري وبحلول عام 1992 أرتفع رأس مال الشركة الى 500 مليون دينار جزائري ووصل في عام 1998 الي 2,5 مليار دينار جزائري.

في سنة 2011 ارتفع رأس مال المؤسسة الوطنية للتأمينات بشكل كبير الي 20 مليار دينار جزائري. وفي سنة 2016 أحرزت الشركة نمو كبيرا وتغييرات جذرية بالشركة حيث تغير المكتب الرئيسي للشركة وتعزيز في ديناميكيتها التجارية مما ساهم في رفع رأس مال الشركة الي 30 مليار دينار.

وفي العام الحالي 2023 ترفع المؤسسة الوطنية للتأمين رأس مالها إلى 35 مليار دينار قرار ناتج عن نجاح باهر للمؤسسة التي تحتفل هذا العام بالذكرى الستين لتأسيسها، استراتيجية واضحة انتهجتها الشركة أكدت القوة المالية للشركة ومكانتها الكبيرة في سوق التأمينات.

2/منتجات المؤسسة الوطنية للتأمينات:

يقصد بمنتجات المؤسسة الوطنية للتأمينات بمجموعة الخدمات التي تقدمها سو اءا للأفراد أو الشركات على شكل عقود ذات مدة معينة قابلة للتجديد عند دفع المستحقات المطلوبة نذكر أبرز هذه المنتجات وهي:

التأمين على السيارات:

تقدم المؤسسة الوطنية للتأمينات تأمينا ضد جميع الأخطار المتعلقة بالسيارات والسير بكل أمان والحفاظ على المركبة بحالة جيدة لأطول مدة ممكنة حيث يستفيد المؤمن من الضمانات التالية:

- التصادم مع جسم ثابت أو متحرك؛
- الأضرار الناجمة عن ارتفاع مستوى المياه ؛
- الأضرار الناجمة عن تساقط الصخور ؛

- أضرار الفيضانات وارتفاع منسوب المياه ؛
- . أضرار سقوط الجليد والبرد؛
- . التصادم مع مركبة أخرى سواء تم تحديد هويتها آو لا.

التأمين على المسكن متعدد المخاطر:

يغطي هذا التأمين أي نوع من الأخطار التي تمس المسكن والممتلكات مثل:

- الأضرار بسبب المياه؛
- أضرار الحرائق والانفجارات والمخاطر المتصلة بها ؛
- الحوادث المنزلية وأضرار كسر الزجاج؛
- نفقات إعادة السكن والانتقال؛
- نفقات الإنقاذ في حالات الطوارئ ونفقات رفع الركام والهدم ؛
- أضرار السرقة وأعمال التخريب؛
- أضرار كسر التجهيزات المعلوماتية والأجهزة الالكترونية والكهربائية.

التأمين على الكوارث الطبيعية:

يغطي هذا التأمين الأضرار الخاصة بالكوارث والحوادث الطبيعية فبمجرد الاكتتاب في عقد التأمين الذي لا يمكن أن يقل عن سنة واحدة، يمكن للمكتتب أن يضمن تغطية كبيرة في المسكن والممتلكات العقارية والسلع والمعدات والمواد المباني التجارية العمارات والمباني الفردية حيث تغطي الحوادث التالية:

- الزلازل؛
- انجراف التربة؛
- الغرق والفيضانات؛
- العواصف والرياح القوية.

المسؤولية المدنية:

تضمن المؤسسة الوطنية للتأمين حفاظا شاملا على تأدية المكتتب لنشاطه المهني بكل أمان.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لشركة SAA لتأمينات الجزائرية.

في هذا المبحث نتطرق الى المقابلة أولا مع مدير وكالة جانت

المطلب الأول: المقابلة

بطرح الأسئلة على مدير الوكالة وموظفيها من اجل الحصول على المعلوماتثم استخدام أسلوب المقابلة وذلك الضرورية للبحث

المقابلة مع مدير الوكالة saa لتأمينات (جانت)

س/ماهي المعايير التي تعتمد عليها المؤسسة في إعداد التقارير المالية؟

ج/تعتمد المؤسسة الوطنية للتأمينات على المعيار ifrs 17 عقود التأمين وهو عبارة عن معيار دولي خاص بالمحاسبة في شركات التأمين حيث تعالج المؤسسة تقاريرها المالية من خلاله وينتج عنه تقارير مالية ذات شفافية وجودة عالية تحظى بالقبول من طرف جميع مستخدمي القوائم المالية.

س/التقارير المالية التي تقوم باعدادها المؤسسة موجهة لمن في لشركة التأمينات saa الجزائرية وكالة (جانت)؟

ج/توجه التقارير والقوائم المالية التي تعدها المؤسسة الوطنية للتأمينات بجانت الى دائرة المحاسبة والمالية بالمديرية الجهوية ورقلة.

س/ هل يبحث مستخدمي التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسة عن تفسيرات وتوضيحات اذكر امثلة؟

ج/نعم بالتأكيد يبحث مستخدمي التقارير المالية عن التفسيرات والتوضيحات بشأن التقارير المالية حيث عادة ما تكون متعلقة بالأموال المحصلة مثل الديون العالقة والصكوك البنكية غير المحصلة.

س/ ماهو الأداء المخطط وماهو الأداء الفعلي في المؤسسة الوطنية للتأمينات؟

ج/ الأداء المخطط هو الأداء المستهدف الذي يتم تحديده مسبقا بناءا على الأهداف والتوقعات لذلك تعمد المؤسسة الوطنية للتأمينات الي وضع مجموعة استراتيجيات وخطط تحاول بواسطتها الوصول الي أهدافها ولعل أبرز هذه الأهداف هو تحقيق رأس أعمال معين يتناسب مع رؤى الشركة .

الأداء الفعلي هو الذي تحققه المؤسسة في سياق عمل معين ويقاس الأداء الفعلي في المؤسسة برقم الأعمال المحقق في أخر السنة مقارنة بمنافسي الشركة الوطنية للتأمينات

س/ هل يتم الاستعانة بالبرامج الحاسوبية في إعداد التقارير المالية وكيفية عملها؟

ج/نعم يتم الاعتماد على برامج حاسوبية في اعداد التقارير المالية تتمثل في نظام orass بالاضافة للبرامج المعدة بواسطة نظام excel،نظام orass وهو عبارة عن نظام أوتوماتيكي حيث يتم فيه ادخال المعطيات والمعلومات ويقوم بمعالجتها ويقدم النتائج

س/ ما هو دور الإمكانيات الالكترونية في تطبيق الحوكمة وتفعيلها في شركة التأمينات الجزائرية SAA

ج/ كان لها دور كبير وفعال وكما تعمل شركة التأمينات الجزائرية على الدوام في تطوير امكانياتها للتواصل وعرض كل المعلومات المالية وغير المالية، مع زبائنها ومساهميها على حد سوى من خلال المواقع الالكترونية التي أصبحت أسرع وسيلة لمحاكة الواقع الذي يتميز بالتغير المستمر.

س/مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة ؟

ج/ تلتزم المؤسسة الوطنية للتأمينات ببعض مبادئ الحوكمة حيث نجد أن للمؤسسة إطار فعال للحوكمة حيث تقوم المؤسسة بتوزيع المهام والمسؤوليات.كما تنتهج المؤسسة مبدأ الشفافية والافصاح في القوائم المالية حيث تكون هذه القوائم واضحة وسهلة تقدم في الوقت المناسب وغير متلاعب بها.

وأيضا يوجد بعض المبادئ لا تطبق في الشركة مثل المساواة بين العاملين كما لايوجد أصحاب مصالح ،لذلك مدى تطبيق بالمؤسسة الوطنية للتأمينات تطبيق جزئي.

س/ماهي الألبات المتبعة من أجل حماية حقوق العملاء والزبائن؟

ج/يتم حماية حقوق الزبائن والعملاء عن طريق العقود الموقعة بين الزبون والشركة حيث تضمن هذه العقود حقوق التعويض للزبون في حالة حدوث حوادث سواءا مادية كانت أو بشرية.

س/هل تطبق حوكمة الشركات داخل المؤسسة الجزائرية للتأمينات؟

ج/تطبق حوكمة الشركات على نطاق نسبي في المؤسسة حيث تطبق في قواعد وسياسات التنظيم المؤسساتي واستراتيجيات وخطط الشركة لكن من جهة أخرى لا تطبق بعض أليتها ومبادئها كالمساواة بين العاملين.

س/هل المعلومات المالية المقدمة واضحة ملائمة صادقة؟

ج/نعم المعلومات المالية في المؤسسة تأتي في الوقت المناسب وهي واضحة وملائمة وأيضا صادقة نتيجة لسياسة المؤسسة الناجحة في تحديد موعد كل شهر لتسليم هذه التقارير.

المطلب الثاني: نتائج المقابلة

- الشركة الجزائرية للتأمينات saa تتبع قواعد وسياسات التنظيم المؤسسي على جميع المدريين والعاملين لضمان أفضل ممارسات الحوكمة بجميع قطاعات وادارات الشركة؛
- نلاحظ إن في شركة التأمينات saa بجانت تطبق فيها حوكمة الشركات بشكل نسبي؛
- تمتلك شركة الوطنية لتأمينات saa مجموعة أليات تحفظ للعملاء والزبائن حقوقهم أهمها العقود المبرمة بين الطرفين؛
- في المؤسسة الوطنية للتأمينات يتم الاعتماد على البرامج الحاسوبية بشكل كبير نظرا للتطور الحاصل ورغبة من الشركة الوطنية في تحسين القوائم والتقارير المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل قمنا بتسليط الضوء مباشرة على الشركة الوطنية للتأمينات من خلال دراسة ميدانية متمثلة في المقابلة حيت لقينا الترحيب السار والحار من قبل طاقم المؤسسة من المديرالي ابسط عامل في المؤسسة إذ لم يدخروا ادني جهد من اجل مساعدتنا في هده الدراسة ومن هدا المنطلق يمكن القول إن هدا المؤسسة تطبق بشكل نسبي جزء من مبادئ الحوكمة حيث تطبق قواعد وسياسات التنظيم المؤسساتي حيث يساهم هذا في ويمكن القول أنها وفية مع زبائنها وذلك من خلال العقود المبر مة التي تضمن لكل طرف حقه ومستحقاته أما في ما يخص برمجيات واليات عملها فلها برامجها الخاصة التي تستعملها في مهامها المختلفة وهدا ما يعطي للمؤسسة خصوصيتها التامة.

خاتمة

خاتمة

انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال هدا الموضوع حولنا ولو بجزء صغيرمن معالجة الأشكال والمتمثل في مدى انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية حيث شاع هدا المصطلح نتيجة الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وأصبح هدا الأخير أحد اهم المواضيع التيحظيت بلهتمام العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية. من خلال فصلين فصل نظريوأخر تطبيقي انطلاقا من الفرضيات الأساسية والتي تبيين لنا انه من المواضيع الهامة.

1- اختبار الفرضيات:

تطبيق حوكمة الشركات يحسن من جودة التقارير المالية" ،وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، نعم تطبيقحوكمة الشركات يحسن من جودة التقارير المالية حيث أن تطبيق مبادئ وأليات حوكمة الشركات يقدم تقارير مالية ذات جودة عالية عن طريق الاعتماد على هيكل تنظيمي واضح المعالم في الشركة والاستناد على مجموعة أنظمة وقواعدتنظم العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية بحوكمة الشركات كمجالس الادارة والمساهمين أصحاب المصالح والمستثمرين،تتمثل هذه الأنظمة في لجان المراجعة والإشراف والتدقيق الداخلي والخارجي كما يلعب المراجع الداخلي والخارجي اللذان يحظيان بالاستقلالية المطلقة والحرية التامة في العمل دورا جوهريا في الشركة يتمثل في تقديم معلومات صحيحة وواضحة عن الوضعية الحقيقية للشركة.

أما في الجانب التطبيقي في الشركة الجزائرية للتأمينات SAA بجانت فقد توصلنا الى حوكمة الشركات تطبق على نطاق نسبي في المؤسسة حيث تطبق في قواعد وسياسات التنظيم المؤسساتي واستراتيجيات وخطط الشركة مما يساهم في تحسين تقاريرها المالية.

2-نتائج الدراسة:

بعد انجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا الى جملة من النتائج وتمثلت فيما يلي:

- حوكمة الشركات من اهم المواضيع التي تحضي بالاهتمام الواسع وهدا على الصعيد العالمي والمحلي؛
- تتصف حوكمة الشركات بعدة مبادئ وخاصة الصادرة عن الهيئات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويعد هدا الأخير أحد اهم الأنظمة الرقابية؛
- من اهم الدلائل التي تستعملها الشركة لتوضيح وضعيتها المالية ما يسمى بالتقارير المالية للمؤسسة؛

- الإفصاح عبارة عن عملية تقديم معلومات وإظهارها في الوقت المناسب لإعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة وزيادة الثقة في القوائم المالية بهدف الي إزالة الغموض في عرض المعلومات واتخاذ أفضل القرارات الممكنة؛
- التدريب يهدف الي إزالة جوانب الضعف في أداء وسلوك الافراد من خلال اكتساب الفرد معلومات ومهارات وخبرات تنقصهم.؛
- تسعي الوكالة الوطنية لتأمينات في إعداد التقارير المالية مراعاة للخصائص النوعية للمعلومات الرئيسة الرئيسية (الملائمة ،الموثوقية) وكذا الفرعية لبلوغ الهدف المرجو منها وتميز بتقارير ذات جودة عالية؛
- يتم تطبيق حوكمة الشركات بشكل نسبي ومحدود في الشركة الجزائرية للتأمينات حيث تنتهجقواعد وسياسات التنظيم المؤسساتي واستراتيجيات وخطط الشركة ولا تطبق بعض أليات ومبادئ الحوكمة.

3-أفاق الدراسة:

تطرقنا في هده الدراسة على انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركة الجزائرية لتأمينات لكن يعتبر هدا الموضوع جديد وحديثا بنسبة للجزائر، إلا إننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية في هده المؤسسة وفي هدا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة بحوكمة الشركات كما يلي:

- دور حوكمة الشركات في التحسين من جودة القوائم المالية؛
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية على جودة القوائم المالية؛
- إدارة الأرباح ودورها في زيادة فاعلية القوائم المالية.

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب

1-أحمد حلمي جمعة،معايير التقارير المالية الدولية،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2015

2-أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،

3-بنك الاسكندرية الحوكمة الرشيدة الطريق الى الادارة الرشيدة ص4

4-حمدي عبد العظيم، "عولمة الفساد وفساد العولمة: إداري- تجاري- سياسي- دولي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008

5- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، " مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2006/2007

6-محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الاداري والمالي، الدار الجامعية، مصر2006

7-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وسمير كمال محمد المحاسبية المالية. دار الجامعة الجديد للنشر الإسكندرية مصر

8- محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس إ،دارة والمديرين التنفيذيين الدار الجامعية، الاسكندرية،2008

ثانيا-الملتقيات

1- أحمد رجب عبد الملك،دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية-دراسة تحليلية،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،العدد1 ،المجلد 45،الاسكندرية،جانفي 2008

2- بن ثابت علال،بن جاب الله محمد،الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الاصلاح لتطبيقها في الدول النامية،المتلقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية،جامعة بومرداس،يومي 4،5 ديسمبر 2006

3- خديجة لدرع،ليلى عبد الرحيم،،مداخلة في الملتقى حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. متطلبات التوافق والتطبيق المركز الجامعي سوق أهراس يومي 25 26 ماي*10* 20

4- طارق يوسف محمد دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية مصر: المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية2009

5-- عبد الرحمن العايب، "إشكالية حوكمة الشركات وإحترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الوطني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر، نوفمبر 2009،

6- مراد سكاك فارس هباش دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي الملتقي العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية الجزائر2009

7- هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، و أفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،07-08 ديسمبر2010 ،

ثالثا- المجلات

1- الديسطى محمد عبد القادر إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جود التقارير المالي: دراسة تطبيقية المجلة المصرية للدراسات التجارية29 2005

2- خليل محمد احمد إبراهيم دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سوق المالية،دراسة نظرية تطبيقية. مجلة الدارسات والبحوث التجارية العدد 1. 2005

3- شعيب تندوف الجزء الثاني محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير AIS/IFRS -مكتبة الشركة بودواو الجزائر المحاسبة الدولية

4- كساب ياسر السيد الرزين عبد الرحمن دور أليات الحوكمة في تعزيز جود التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية –دراسة ميدانية. مجلة المحاسبة والإدارة والتامين العدد73 ،2009

5- مها محمود رمزي ريحاوي، "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية" مجلة جامعة 13 دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1) المجلد 24، دمشق، 2008،

رابعا-الرسائل والأطروحات:

1-أبو حمام، ماجد اسماعيل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة جامعة غزة: فلسطين. 2009

2-إسماعيل علي العلاقة بين مستوي التطبيق الفعلي للحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي. رسالة ماجستير قسم المحاسبة كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط الأردن 2010

3- إبراهيم نهلة محمد السيد تأثير التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة عين شمس 2008

4- الياس الأشهب مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة شركة سونلغاز الوادي رسالة ماجستير قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر الجزائر 2015

5- بركات عيسى دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تجريبية على مجموعة شركات مساهمة أردنية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة دمشق سورية 2012

6- حسين عبد الجليل أل غزوي ، حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية. رسالة – ماجستير ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2010

7- قباجة عدنان أثر فاعلية الحوكمة في المؤسسة على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين الأوراق المالية. رسالة ماجستير جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2008

8- عمر علي يرقي حسن واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها الجزائر المركز الجامعي تيسمسيلت جامعة المدية 2014

9- عبد الرزاق حسن الشيخ ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم ،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة،2012

10- محمد جلاب، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2014

11- مكية نغم دور المعايير المحاسبية الدولية وجودة المعلومات في زيادة حجم التداول في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية أطروحة دكتوراه غير منشور قسم المحاسبة جامعة تشرين،2011

12- -ناصر محمد علي المجهلي،خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية،غزة

II . المراجع باللغة الأجنبية:

1- Freeland. C, Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to Coorporate Governance and Reform, Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8/ 2007

2- International finance corporate (IFC), corporate governance, why corporate governance, 2005, p1.

3- 1Adrian fares, corporate governance in Egypt from a banking perspective, workshop(2) : CG from a banking perspective (CIPE), Egypt, February 5.2003, p:2

4- ICGN statement on global corporate governance principles, revised 8 July 2005 at annual conference in London

III. المواقع الالكترونية

http://www.ecgi.org/codes/all_codes.php
http://www.faculty.ksu.edu.sa/72669/Publications
https://www.starshams.com/2022/09/blog-post_26.html

قائمة الملاحق

ملحق رقم: حالة الانتاج الاجمالية للقوائم المالية لشهر أكتوبر

SOCIETE NA TIONALE D' ASSURANCE
UNITE DE OUARGLA
AGENCE
CODE

ETAT DE PRODUCTION GLOBALE

PERIODE DU 01/10/2017 AU 31/10/2017

BRANCHE	PRIMES NETTES	ACCESS-OIRES	T A X E S		PRIMES TOTALES	D.T.E	TIMBRES FISCAUX	TOTAL GENERAL
AUTO			TVA	FSI				
R. C								
CIA	29 373,47							
TR								
D.C.	227 825,00							
VIV	56 273,04							
DBG	45 565,00							
D. R	6 825,00							
PEA	13 240,00							
ASSIT	6 140,00							
TOTAL : 1	7 774,00							
R,Divers	393 015,51	5 400,00	75 698,98	1 043,19	475157,68	1 240,00	22 457,00	498 854,68
RC Gén PROF S								
RC SPORT	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
RC OEUVER JE	26200,00	1950,00	5348,50		33498,50	880,00		34378,50
INC EXPLOS	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
MULTIRISQUE PRO	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
VOL	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
MULTIRISQUE habi	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
CAT NAT IMMOB	4442,50	500,00	939,08		5881,58	160,00		6041,58
CAT NAT ACT	1500,00	250,00	0,00		1750,00	80,00		1830,00
M.I.C	7500,00	1500,00	0,00		9000,00	240,00		9240,00
RC H CLINIQUE	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
TR CHANTIER	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
TR ENG CHANT	12543,25	550,00	2487,72		15580,97	160,00		15740,97
DEGAT DES EAUX	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
BDG	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
VOL MARCHANDIS	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
VOL SUR LA PERS	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
RC DES COMMUNES	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
TR.MATERIEL ELECTR	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
VOL EN COFFRES	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
INC RISQ ANNEXE	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
bris de machines	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
RC AV NO HUISS	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
RC GENERALE	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
ASS TRANSPORT	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
RC VOITURIER	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
ASS AGRICOLES	0,00	0,00	0,00		0,00	0,00		0,00
TOTAL : 2	52185,75	4750,00	8775,30		65711,05	1520,00		67 231,05
TOTAL.GENL	445201,26	10150,00	84474,28	1043,19	540868,73	2760,00	22457,00	566 085,73

LE COMPTABLE

ILLIZI LE 31/10/2017

LE CHEF D'AGENCE

SOCIETE NA TIONALE D' ASSURANCE
D.R DE OUARGLA
AGENCE.
CODE .

N°. 018

BORDEREAUX RECAPITULATIF DE PRODUCTION

BALANCE MENSUELLE

MOIS DE OCTOBRE 2017

RESSOURCES	MONTANT	E M P L O I S	MONTANT
		Reglement Sinistres	
Automobile	475 157,66	Materiels...	391 138,66
		Corporels	0,00
Risques Divers	65 711,05	Risque Divers	0,00
		rglt honoraires expertises	10 793,30
Assurance De Personnes	0,00	rglt honoraires avocat	0,00
		recours décaisses	0,00
Encaissement Droit De Timbres	2 760,00	IMPOTS ET TAXES	
		TAP =	0,00
Vente De Timbres Fiscaux	22 457,00	F. S. I =	
		D. T. E =	0,00
Recours En Caisse	0,00	DEPENCES	
		Rglt fact Electricité	0,00
Recouvrement	353 750,00	Rglt Abonnement de B,Postale	0,00
		Rglt fact Eau	9 282,47
Cheque Encaissé		Reglement Ristournes Et Annulation	0,00
		Reglement TAXE FONCIERE	0,00
Cheque REGULARESE		Reglement Achat De Timbre Fiscaux	0,00
ENC CHEQU DEPASSI 3ANS	0,00	Reglement Autres frais divers	0,00
ENC Autres comptes debitteurs	0,00	Reglement Frais De Banque	238,00
Aprée caisse	0,00	Rglt fact orido	0,00
	0,00	Rejet De Cheques	
ERREUR DE VERSEMENT EN PLUS	0,00	Rglt fact TELEPHONE	0,00
	0,00	Rglt fact EXTINCTEUR	0,00
ALIMANTATION DE COMPTE	0,00	Avance Frais de mission	30 000,00
CHEQ DEPASSI 3ANS	0,00	Autres comptes debitteurs	0,00
PRODUITS EXCEPTIONNELS	0,00	ERREUR DE VERSEMENT EN PLUS	
PRODUIT NON COMPTABILISE	0,00	PRODUIT NON COMPTABILISE	0,00
REGLER AGIO31/03/2017	0,00	Impayees Sur Emissions	0,00
	0,00	CHEQUE REMETTRE A L'ENCIASSEMENT	0,00
	0,00	Aprée caisse	0,00
	0,00	Verment SAPS	
	0,00	AVANCE SUR ENVOIS DE FOND	
		SOLDE(ENVOIS DE FOND)	478 383,30
T O T A U X	919 835,73	T O T A U X	919 835,73

Fait a ILLIZI Le 31/10/2017

L e comptable d'Agence

Le Chef D'Agence

الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	IX
مقدمة	ا – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحوكمة الشركات	3
المطلب الأول:تعريف وأهداف حوكمة الشركات	3
أولا: التعريف بحوكمة الشركات	3
ثانيا:أهداف حوكمة الشركات	4
المطلب الثاني: مبادئ ومحددات حوكمة الشركات	5
أولا: مبادئ حوكمة الشركات	5
ثانيا: محددات حوكمة الشركات	10
المطلب الثالث: خصائص وركائز ومعايير قياس حوكمة الشركات	11
أولا:خصائص حوكمة الشركات	11
ثانيا: ركائز حوكمة الشركات	12
ثالثا: معايير قياس حوكمة الشركات	14

المبحث الثاني: نظريات حول التقارير المالية مفاهيم وأنواع والعوامل المؤثرة بها	15
المطلب الأول: مفاهيم وأهداف التقارير المالية	15
أولا: مفاهيم حول التقارير المالية	15
ثانيا: أهداف التقارير المالية	16
المطلب الثاني : الخصائص النوعية للتقارير المالية والعوامل المؤثرة بها ومستخدمي القوائم المالية	17
المطلب الثالث: معايير و قياس جودة التقارير المالية	27
المبحث الثالث :الدراسات السابقة	32
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	32
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	35
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف	36
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية للتأمينات	38
تمهيد	38
المبحث الأول: تعريف بمؤسسة التأمين الوطنية	39
المطلب الأول: تقديم بمؤسسة الجزائرية (تعريفها وهيكلها التنظيمي)	39
أولا: تعريف بالمؤسسة الجزائرية للتأمينات	39
ثانيا: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات	40
المطلب الثاني: تطور رأس مال المؤسسة الوطنية ومنتجاتها	43
أولا: تطور رأس مال الشركة الجزائرية للتأمينات	43
ثانيا: منتجات الشركة الجزائرية للتأمينات	44
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع تطبيق الحوكمة في مؤسسة التأمين الوطنية	45

المطلب الأول: المقابلة	47
المطلب الثاني: الملاحظات	47
خلاصة الفصل	48
خاتمة	49
قائمة المصادر والمراجع	52
قائمة الملاحق	
الفهرس	
ملخص	

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات " SAA " ، و قد تم استخدام الأسلوب الوصفي في الجانب النظري، كما تم الاعتماد على أسلوب المقابلة في الجانب التطبيقي من خلال مقابلة المدير المكلف في الشركة الجزائرية للتأمينات حيث قام بتقديم أجوبة وافية تساعد في انجاز الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهم نتيجة و هي أن الحوكمة تطبق بشكل نسبي في الشركة الجزائرية للتأمينات "SAA "، وسيكون لها انعكاس جد ايجابي على الشركة إذا ما طبقت جميع مبادئها والياتها.

كلمات مفتاحيه: حوكمة الشركات ، مؤسسات اقتصادية جزائرية ، جودة التقارير المالية

Abstract:

This study aims to highlight the reflection of corporate governance on the quality of financial reports in Algerian economic institutions, a case study of the Algerian Insurance Company "SAA", and the descriptive method was used in the theoretical side, and the interview method was relied on in the practical side through interviewing the manager in charge In the Algerian Insurance Company, where he provided adequate answers to help in the completion of the study.

The study concluded with the most important result, which is that governance is relatively applied in the Algerian Insurance Company "SAA", and it will have a very positive impact on the company if all its principles and mechanisms are applied.

Keywords: corporate governance, Algerian economic institutions, quality of financial reports